# دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الغربي

# الملخص النهائي

## الفهـــــرس


المقدمـــــة 2

**I- التشخيص 4**
1- الوسـط الطبيعي 4
2- المحيـــط البشـري 6
3- التنميـــة الاقتصاديـــة 8
4- البنـــــى التحتيـــــة 15
5- التجهيـــزات الجماعيـــة 16
6الشبكة العمرانيـــة 17
7- المحيـط الحضـري 18
8- التراث الأثري و الثقافي والطبيعي 18

**II التشخيـــص الترابي وإشكاليات التهيئة 19**
1- التطورات والتوجهات 19
2 - الإمكانيات والقطاعات الواعدة 19
3- المعوقات البيئية 20
4- إشكاليات التهيئة و التنمية 20
5- الإشكاليات الخاصة 21

**III - فرضيات التهيئة و التنمية 23**
1- مبادئ تهيئة الشمال الغربي 24
2- عرض فرضيات التهيئة و التنمية 26
3- مستقبل التنمية الجهوية 27
4- النتائج المنتظرة من الفرضيات 39

**IV - إستراتيجية تهيئة و تنمية الشمال الغربي 40**
1- الرهانات الخاصة بالجهة 40
2- نضرة التنمية الجهوية على المدى البعيد 40
3- التجارب الأجنبية في ميدان التنمية الجهوية 40
4- تطبيق سياسات التهيئة و التنمية الجهوية 41

**V - المثال التوجيهي لتهيئة الشمال الغربي 41**
1- الخطوط العريضة 41
2- مخطط البرنامج هياكل التنفيذ 46

## المـــقدمـــــة

قامت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية تحت إشراف الإدارة العامة للتهيئة الترابية بإعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة مختلف التجمعات العمرانية والمناطق الحساسة للبلاد التونسية ومواصلة في هذا التوجه : إنجاز دراسات إستراتيجية تهم مجالات التهيئة والتعمير، أقرّت الوزارة دراسات جديدة تتعلق بأمثلة توجيهية لتهيئة ستة مناطق اقتصادية وذلك قصد "خلق حركية اقتصادية بها لتدعيم دورها وتثمين مختلف مواردها الخاصة بها".

وتندرج هذه الأمثلة الجهوية في إطار اجتماعي واقتصادي خاص. إذ أن البلاد التونسية انتهجت طرق جديدة للتنمية تتميز بالبحث عن تنمية مندمجة وتشييد مجتمع معلومات. على المستوى الاقتصادي، تتميز هذه المرحلة بنمو متواصل وبالتحكم في التوازن الاقتصادي وكذلك باتخاذ عدة قرارات هامة من طرف الدولة ومنها : الانضمام إلى المنطقة الحرة للمبادلات، الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والاندماج في السوق العالمية.

وتعتبر تونس اليوم، من ضمن البلدان التي بدأت تبرز نتيجة المجهودات الهامة المبذولة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية و النجاح في إقرار تحولات ديموغرافية. وقد كان لهذه التحولات الديموغرافية دور كبير في خلق نمو اقتصادي مستمّر ومتواصل وفي تجاوز مرحلة إعادة الهيكلة وذلك ببذل المجهودات لتجهيز مختلف جهات الجمهورية وبنشر سياسة فعالة للتضامن الاجتماعي.

وفي إطار تحقيق طموحاتها بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، قامت تونس بدعم مجهوداتها لتأهيل الميدان الاقتصادي والترابي وذلك بإدماج الجانب البيئي في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية كركيزة أساسية و كخيار من أجل تنمية مستديمة.

وفي هذا الإطار وضعت البلاد خطة في اتجاه كسب رهان المنافسة على مستوى القطاعات المنتجة والتكنولوجيات المتطورة وقطاع الخدمات. ولتحقيق هذه التوجهات الجديدة والانفتاح على الاقتصاد العالمي أصبح من الضروري قياس مختلف المكونات القطاعية للاقتصاد والمجتمع بالتوازي مع قياس البعد المجالي لتتشكل مميزات وعوائق الفضاء. إذ أن التهيئة الترابية "تنطلق من التحكم في النمو الاقتصادي، في طرق المنافسة في إطار تنمية مستديمة ومجتمع متضامن".

ولذالك لم يعد بالإمكان اعتبار التراب الوطني مجرّد قاعدة للأنشطة الإنسانية، بل اعتباره العنصر المحرك لاستقطاب المستثمرين والكفاءات وعاملا هاما للإنتاجية. وبقدر ما تكون المنطقة جذابة بخاصياتها الطبيعية، والبنى التحتية الموجودة بها ومدنها وطرق التصرف فيها، بقدر ما تصبح قادرة على المنافسة لاستقطاب المستثمرين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. لذلك فان التهيئة الترابية تصبح في حدّ ذاتها عاملا اقتصاديا لا يمكن فصله عن قيمة الاستثمارات في مجال الإنتاج.

"يعتبر المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية وثيقة لتهيئة فضاء الجهة الواحدة. فهو يحدد مختلف التوجهات الإستراتيجية للتراب الجهوي ويضبط أهم أهداف التهيئة والتجهيز في تناغم مع الخيارات التي تم ضبطها في المثال التوجيهي لتهيئة للتراب الوطني".

لذلك فان المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية هو قبل كل شيء أداة تهيئة ترابية، وهو وثيقة اتفاق وتراضي بين مختلف المتدخلين والفاعلين الجهويين. "إذ يمكّن من تأمين ترابط منطقي بين سياسات الدولة والجامعات الترابية والمؤسسات الوطنية للجهة". تمتد آفاقه إلى المدى البعيد 2021.
كما يعتبر المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية أداة توجيه لاختيار مواقع التجهيزات الأساسية، والخدمات ذات إشعاع وطني وكذلك كل ما يخص التنمية العمرانية ويلعب دورا هاما في تأهيل المناطق للاندماج و خصوصا التي تشكو صعوبات في هذا المجال، ويحرص على حماية الموروث الطبيعي.
يترجم المثال التوجيهي للجهة الاقتصادية "بمخطط برنامج أو مشروع جهة". و من أهم أدوار المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية خلق :

- نظرة شاملة ومتكاملة للتنمية.
- منهج "مشاريع وطنية" لصالح علاقات ترابط جديدة بين مختلف المناطق.
- نظرة شراكة وطرق تشاور بين مختلف مناطق الجهة الواحدة.

وانطلاقا من اعتبار "دور الجهة في قدرتها على تكريس ضروريات النمو الوطني والمصالح الجهوية والمحلية" تتمحور أهداف المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية حول تكريس المصالح الوطنية والجهوية وذلك ب :

- تدعيم ودفع مشاركة الجهة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بتحسين التنظيم الترابي الجهوي والتصرف المحكم في الموارد المحلية.
- دعم المجهودات الوطنية لاندماج البلاد في منظومة الاقتصاد العالمي بانفتاح التراب الجهوي وخلق علاقات تبادل بين أهم التجمعات العمرانية، و تدعيم المبادلات التجارية مع الخارج.
- الانخراط في منهجية التنمية المستديمة بالاعتماد في مختلف مستويات القرار على معايير اجتماعية وبيئية واقتصادية.
- تنويع القاعدة الاقتصادية للجهة، بتثمين الإمكانيات والكفاءات البشرية والمساعدة على الترفيع في عروض الشغل.
- تحسين قدرات الجهة على المنافسة بتجهيزها بمختلف البنى التحتية الضرورية والتكنولوجيات الحديثة التي تتلاءم وتنسجم مع متطلبات الاقتصاد الحديث (قطب للتكوين، قطب تكنولوجي).
- التنسيق بين مختلف ولايات الجهة الاقتصادية الواحدة مع التأكيد على ضرورة خلق علاقات تكامل مع الجهات الأخرى.

تندرج دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الغربي ضمن سلسلة الدراسات في مجال تهيئة التراب الوطني.
وتمثل هذه الوثيقة ملخص التقرير النهائي لتهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الغربي. طبقا لما جاء في الضوابط المرجعية، تكونت الدراسة من ثلاث مراحل وهي كالتالـــي :

**المرحلة الأولى** مكنت من تقديم وإبراز مميزات وإمكانيات الجهة والعوائق والى تحديد الإشكاليات القطاعية والمجالية، ووضع التوجهات العامة للتهيئة. و يعتبر تقرير المرحلة الأولى أداة للتعريف بالجهة "كوحدة ترابية" يغطي فضاءا اقتصاديا فعالا وكذلك فضاءا لتهيئة إيكولوجية.

**أما المرحلة الثانية** مكنت من وضع فرضيات التهيئة والتنمية للجهة لاختيار الفرضية الأمثل لتعتمد في صياغة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية (سلم 1/200000). وسيكون المثال متبوعا بمخطّط برنامج وآليات تنفيذه.

ويضم المخطط البرنامج مختلف البرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها مع تحديد مداها وكلفتها والمتدخلين.
أما المرحلة الثالثة فتتمثل في إعداد الملف النهائي الذي يشمل التقارير التأليفية للمراحل السابقة والمثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية (سلم 1/200000) والأطلس الخرائطي.

# I- التشخيـــص الطبيعي

## 1- الوســط الطبيعي

### التقسيم المناخـــــي

تعتبر جهة الشمال الغربي المجموعة الجهوية الوحيدة من البلاد التونسية التي تتمتع بفصل رطب طيلة السنة. وترجع هذه الخاصية الى موقعها الجغرافي الذي يتعرّض إلى التأثيرات المباشرة للبحر الأبيض المتوسط الذي يحد الجهة شمالا والى كتل الهواء الرطب الآتية من الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط .

وتعتبر خصوصيات التضاريس الجبلية والمجموعات الطبوغرافية وتأثير التيارات الرطبة على الجهة أهم المصادر للمفارقات المناخية المحلية وهي متعددة وحساسة :

- تضاريس خمير والسهول الساحلية : رطب.
- منحدرات الضفة الغربية لمجردة وتضاريس التل العالي : شبه رطب.
- واد مجردة، سهول وهضاب التل العالي : نصف رطب.

### المجموعات الكبرى للجهــة

تتكون تضاريس جهة الشمال الغربي من أربع مجموعات أوروغرافية وهي كالآتي : الجبال والسهول الساحلية لخمير، و جبال الظهر التي تمثل الحدود الشمالية والجنوبية لجهة الشمال الغربي، و واد مجردة والتل العالي التي تحتل المنطقة الوسطى.

- *الجبال والسهول الساحلية لبلاد خمير* : تتميز سهول طبرقة ونفزة بارتفاعات ضعيفة، وتعبرها أودية : الكبير، بوترفاس، زوارع، و تعاني هذه المناطق من مشكلة صرف مياه الأمطار (تربة غير منفذة، وانحدارات ضعيفة). وبالرغم من أن الارتفاعات ضعيفة، تعتبر منطقة خمير صعبة الولوج بما أنها تشتمل على عدة أودية ضيقة ومنخفضة.

- *وادي مجردة* : هو رمز الخصوبة في تونس و في بلاد افريقية يمتد على طول 75 كلم من الغرب إلى الشرق. يتميز بضيق أطرافه الغربية إذ لا تتجاوز بعض الكيلومترات بين مصبيه الواقعة غرب غار الدماء وتتوسع في المنطقة الوسطى لتصل إلى حدود 20 كلم.
- *التل العالي* : يتميز بارتفاعه 600-1400 م ويشمل خط الكاف – قعفور وجبال الظهر.

ينتمي الشمال الغربي إلى الجهة الكبرى الشمالية لتونس والتي تعد من المناطق الثلاثة التي تكون البلاد (الشمال، الوسط، الجنوب).
يحدها جنوبا سلسلة جبال الظهر، وتتميز على بقية المناطق الأخرى بخصوصيات جوهرية في التربة وطرق استغلالها، إذ نجد بها أجود الأراضي اعتبارا للظروف المناخية.

وتتكون هذه المنطقة من ثلاث جهات طبيعية تختلف في نوعية التربة، التضاريس والأمطار وهي : من الشمال إلى الجنوب : التل الشمالي ويشتمل على جبال خمير ومقعد، منطقة التل ويحتل المنطقة الوسطى والمنطقة الشمالية الشرقية للظهر بالجنوب.

### المنظومات الهيدروغرافية الثلاثة الكبرى

تتكون مجاري الشمال الغربي من ثلاث منظومات هيدروغرافية وهي :
- حوض الصرف بواد مجردة وحوض الصرف العالي لواد مليان وتصل كمية المياه إلى 560 مليون متر مكعب في السنة.
- الحوض الساحلي لبربارة : والذي يصب في السواحل الشمالية بين إبر طبرقة وصخور بلاد الكاف 190 مليون متر مكعب في السنة.
- الحوض العالي لواد زرود، مرق الليل، نبهانة والذي يصب في سبخة الكلبية وسيدي الهاني.

وتختلف كثافة تفرّع المجاري من منطقة إلى أخرى وهي :
- كثافة عالية : تتميز بها أحواض الصرف لضفاف واد مجردة خاصة الضفة اليمنى لواد ملاق، وتسة وسليانة ولحمر.
- كثافة منخفضة على مستوى المنطقة الممتدة بين طبرقة والزوارع.

**موارد غابيـــة إستثنائيـــة**

تعتبر الغابات من أهم الموارد الطبيعية للجهة إلا أنها تتعرض إلى عدة ضغوطات. يتكون الغطاء الغابي لجهة الشمال الغربي من أشجار السنديان وخاصة سنديان الفلين (الفرنان) والسنديان القرمزي والبلوط الأخضر، الصنوبر الحلبي والصنوبر البحري.
يغطي الفرنان مرتفعات جبال خمير، (نفزة ومقعد) على مساحة قدرها 42732 هكتارا بجندوبة و 13983 هكتارا بباجة.
تغطي غابة الفرنان جبال خمير أما السنديان القرمزي فيحتل سفوح الجبال بكل من معتمديات غار الدماء، عين دراهم، طبرقة، ونفزة ويغطي 6413 هكتارا. أما أشجار البلوط الأخضر فتمتد على مساحة صغيرة تبلغ 11000 هكتارا وتحتل جبال الظهر والتل العالي.

**الأضرار في الموارد الطبيعية والمحيط**

مظاهـر الانجـراف

تعدّ ظاهرة الانجراف هامة بالشمال الغربي وهي متعددة خاصة بأحواض الصرف بأودية سليانة وتسة وملاق. كما تعاني ضفاف سد ملاق ونبر من عدة أشكال تخديد عامة (Ravinement)، وتشكل الانزلاقات السريعة والمتقطعة خاصة بالسفوح الشمالية لجبال القصعة، رحمد القيش، جبل هربونة ورقوبة الحمام، مصدر خطر للأراضي الفلاحية وكذلك لمختلف البنى التحتية والمباني.

خطـر الفيضانات

تعتبر المدن الممتدة على ضفاف وادي مجردة (غار الدماء، جندوبة، بوسالم، مجاز الباب) مهددة بالفيضانات، إذ تعرضت إلى هذا الخطر خلال القرن المنقضي وبداية هذا القرن عدة مرات. وتعتبر مدينتي بوسالم وجندوبة الأكثر تضررا. كما تبقى شبكة الطرقات للجهة مهددة بارتفاع نسبة المياه .

أخطار الانجـراف البحري في طبرقـة والزوارع

تعد تهيئة ميناء الصيد البحري والميناء الترفيهي بطبرقة من أهم الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في رفع مستوى مياه البحر بالمناطق الساحلية كما سبب تطور القطاع السياحي عدة اضطرابات (بناء نزل على الكثبان الرمليّة).
وبالرغم من القيام بعدة أشغال لتثبيت الكثبان الرملية الممتدة على شاطئ الزوارع بقيت هذه المناطق الهشة والحساسة مهددة بخطر الانجراف البحري. ويرجع السبب الرئيسي لهذه الأضرار خاصة إلى إزالة

# 2-المحيـط البشري

**النتائج الديموغرافية**

تضم جهة الشمال الغربي أربع ولايات، وهي باجة و جندوبة و سليانة والكاف و40 معتمدية و38 بلدية، و39 مجلس قروي و369 منطقة. ولم يتطور التقسيم الإداري بين 1975 و2004 إلا قليلا.

على المستوى الجعرافي ، يحدّ جهة الشمال الغربي من الشمال البحر الأبيض المتوسط، على طول 51 كلم ومن الغرب الجزائر مع منطقة حدودية تمتد على 262 كلم ومن الشرق والجنوب، تجاور6 ولايات وهي بنزرت، منوبة، زغوان، القيروان، سيدي بوزيد والقصرين. وتبعد قرابة 100-170 كلم على تونس العاصمة. لذلك تتميّز جهة الشمال الغربي بموقع إستراتيجي على المستوى الوطني والمغاربي.

تمسح الجهة قرابة 16565 كلم2، وتمثل 10.8 % من المساحة الجملية للتراب الوطني و في سنة 2004 بلغ عدد السكان 1213884 ساكن وتتراوح الكثافة بين 40 و 288 ساكن في الكلم 2. أما نسبة التحضر فهي لا تتجاوز 37 %.

أما النمو الديمغرافي فهو في انخفاض دائم (0.1 - % كل سنة)، لذلك بقيت جهة الشمال الغربي تعاني دائما من مشكلة الهجرة المتواصلة بالرغم من المجهودات المتوخاة لتنميتها خلال العشريات المنقضية. وقد انخفض الوزن الديموغرافي في الجهة من 19 % سنة 1956 إلى 12.25 % من مجموع السكان لسنة 2004.

ويلاحظ في التوجهات منذ الاستقلال وخاصة خلال الثلاث عشريات المنقضية التحولات الديموغرافية وكثافة الهجرة إلى خارج الجهة مما أدى إلى نسبة نمو ديموغرافي تقارب % 0.1– في السنة .

يعكس المؤشرات الديموغرافية أهمية الهجرة الداخلية الراجعة بالأساس إلى النزوح من الريف إلى المدينة وكذلك من المدينة إلى المدن المجاورة. وتتجه هذه النسبة من السكان المهاجرين إلى باقي التراب الوطني باعتبار أن الجهة في مجملها لا تستقطب السكان.

وقد كان صافي الهجرة بين 1979 و 2004 سالبا في مختلف الولايات.
ورغم عامل الهجرة فان نسبة الكثافة السكانية تطورت بين

1975 و 2004 لتبلغ 76.45 ساكنا بالكلم$^2$ (كمعدل جهوي). ويعتبر عدد سكان الريف مرتفعا رغم أهمية الهجرة الداخلية، إذ كانوا يمثلون 80.3 % سنة 1975، و 63 % سنة 2004. لا يتجاوز سكان الحضر 37 % من مجموع السكان ويؤمون مدنا في غالبيتها صغيرة .

**تطور سكان الريف (نسبة مائوية لكل ولاية)**

| | باجـة | جندوبـة | الكـاف | سليانـة | جهة الشمال الغربي |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة سكان الريف 2004 | 23.74 | 39.64 | 17.03 | 19.6 | 100 |
| كثافة السكان الجملية 2004 (ساكن/بالكم2) | 81.4 | 134.3 | 50.9 | 50.4 | 76.45 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة النمو ديمغرافي لسكان الريف (94-2004) | -0.35 | - 0.08 | -1.03 | -1.04 | -0.1 % |

*المصدر : نتائج انطلاقا من معطيات المعهد الوطني للإحصاء*

يبين تطوّر السكان انخفاض مختلف العناصر الديموغرافية، وتترجم باختلافات في البنية السكانية :
تتميز البنية السكانية ب :

- انخفاض في الفئة العمرية الشابة : 2.56 % للفئة العمرية 0.4 سنوات و 5.29 % للفئة العمرية 5-14 سنة.
- ارتفاع الفئة العمرية للنشطين 15-59 سنة ب 5.7 %.
- ارتفاع الفئة العمرية 60 سنة وأكثر ب 2.16 % (11.6 % مقابل 9.5 % على المستوى الوطني).

انخفض معدل الأفراد داخل الأسرة من 5.2 إلى 4.5 فردا. ويعتبر معدل أفراد الأسرة بالوسط الريفي (4.71) وهو أكبر من المعدل في الوسط الحضري (4.21)، إلا أن كلا المعدلين يعتبر أقل من المعدل الوطني بالنسبة لكلا الوسطين (4.99 و4.32).

لـم تتطور البنية السكانية للجهة حسب الوسط بما أن 2/3 السكان يمثلون العائلات الريفية. أما على المستوى الوطني فإن 22 % من العائلات الريفية تقطن بالشمال الغربي. مما يترجم الكثافة الهامة للوسط الريفي، رغم تقلص نسبة النمو للأسرة 1.28 مقابل 2.52 % على المستوى الوطني. إجمالا، تطور عدد الأسر بمعدل 1.28 % في السنة وعدد المساكن بمعدل 1.67 % في السنة مقابل نمو ديمغرافي سنوي ب 0.1 - %.

ارتفعت نسبة النشاط بالجهة من 69.6 % سنة 1999 إلى 74.02 % سنة 2004. كما بلغت نسبة المشتغلين على مستوى الجهة الاقتصادية 36.4 % مقابل 39.12 % على المستوى الوطني. ويمثل السكان المشتغلون بالجهة 11.51 % من مجموع السكان المشتغلين لكامل الجمهورية، وتبرز هذه النسبة تراجعا طفيفا مقارنة بنسبة 12.35 % المسجلة سنة 1999.
وتشير التطورات الحاصلة بين سنتي 1984 و2004 إلى :

- ارتفاع نسبة المشتغلين بـــ 3 نقاط للذكور و بـــ 2.63 نقطة للإناث،
- ارتفاع متواضع في عدد الناشطين من الإناث.

حسب قطاع النشاط تبرز التركيبة لسنة 2004 ما يلي :

- هيمنة القطاع الفلاحي الذي يستأثر ب 34.8 % من المشتغلين. على المستوى الوطني 24 % من المشتغلين بالقطاع الفلاحي هم من جهة الشمال الغربي وهي نسبة ثابتة من 1984.
- انخفاض نسبة المشتغلين بقطاع الأنشطة المنجمية والطاقـــة.
- انخفاض طفيف في نسبة التشغيل بقطاع البناء، والأشغال العامة بالرغم من تزايد عدد المشتغلين.
- إرتفاع نسبة المشتغلين في قطاع التجارة (3.1 %) نتيجة تطور النظام الاستهلاكي : مساحات تجارية كبرى، تجارة الجملة، التجارة الموازية.
- تطور هام في عدد المشتغلين في الإدارة والخدمات الأخرى، وهذا راجع بالأساس إلى تحسين التأطير الاجتماعي والاقتصادي للسكان وللمدن. فقد بلغت نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات والتجارة في سنة 1999 72 % في الوسط الحضري. أما في الوسط الريفي فان الأغلبية تشتغل بالتجارة والمهن الصغرى[1].

حسب آخر الإحصائيات 2004 فإن نسبة البطالة19.4 % سجلت تطورا طفيفا و تبقى هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع باقي الجهات الأخرى والمعدل الوطني :

- ارتفاع هام في نسبة البطالة بولاية جندوبة.
- انخفاض نسبة البطالة بكل من ولاية الكاف ب (2.99 %) و ولاية سليانة ب (2.62 %).
- محافظة باجة على نسبة البطالة 16 % وهي أقل نسبة مقارنة بالولايات الأخرى إلا أنها تعتبر هامة مقارنة بالمستوى الوطني.
- حسب الجنس يتوزع العاطلون عن العمل إلى 69 % رجالا و 31 % نساء. وقد بلغت نسبة البطالة للرجال في 2004 18 % مقابل 12.7 % على المستوى الوطني.
- أما بالنسبة للنساء فقد ارتفعت نسبة البطالة بين سنة 1999 و 2004 من 20.7 % إلى 23.2 % مقابل 15.2 % و 16.9 % على المستوى الوطني.

**التقديـــرات السكانيـــة**

سيبلغ عدد السكان لجهة الشمال الغربي بحلول 2016 قرابة 1481000 ساكنا بالاعتماد على الفرضيـــة الأولـــى ( Métropolisation) أي 267.116 ساكنا إضافيا أما بالاعتماد علـــى الفرضية الثانيـــة (tendancielle) فسيبلغ عدد السكان 1542000 ساكنا أي 316100 ساكنا إضافيا بين 1994و2016. وستبلغ نسبة النمو السنوي 0.86 % نتيجة استقرار واستقطاب طفيف للوسط الحضري.

**تقديرات المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني 2016**

| | التقديرات السكانية حسب الفرضيـــة الأولـى Métropolisation | | | التقديرات السكانية حسب الفرضية الثانيـة Tendancielle | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الريف | الحضر | المجموع | الريف | الحضر | المجموع |
| باجـــة | 50.4 | 49.6 | 100 | 57 | 43 | 100 |
| جندوبـــة | 64.6 | 35.4 | 100 | 69.6 | 29.4 | 100 |
| الكـــاف | 40.8 | 59.2 | 100 | 47.2 | 52.8 | 100 |
| سليانـــة | 52 | 48 | 100 | 59.6 | 41.4 | 100 |
| الشمال الغربي | 53 | 47 | 100 | 60 | 40 | 100 |

# 3- التنمية الاقتصادية

**الاستثمـــارات**

تنم نتائج قيمة الاستثمارات في الجهة عن تطور هام. فقد تطورت قيمة الاستثمارات التي تم إنجازها من 36.57 إلى 2070.7 مليون دينار خلال المخطط العاشر. وقد بلغ مجموع المبلغ الجملي 8301.31 مليون دينارا.

كما تطور حجم الاستثمارات للفرد الواحد من 37.5 دينارا سنة 1975 إلى 1705.84 دينارا سنة 2004. أما على المستوى الوطني فإن مجهودات الاستثمارات كانت في حدود 82.14 دينارا سنة 1975 إلى 2236.3 دينارا للفرد الواحد في 2004.

إن توزيع الاستثمارات على مختلف الولايات يبرز ما يلي :
- ابتداء من المخطط الرابع، تمتعت جندوبة بأكبر حجم استثمارات 68.2 % من المجموع المخصص لكامل الجهة و ب 5.43 % من مجموع كامل الجمهورية.
- تطور سريع خلال المخططات الثلاث الأولى، خاصة بالنسبة لباجة وسليانة والمتعلقة بتجهيزهما من 3 إلى 15 ثم إلى 138 مليون دينارات لولاية باجة.
- تطور المبالغ في المخططات الأخرى. من المخطط السابع إلى التاسع قيمت تطورت الاستثمارات المنجزة من 18 إلى 25 %.
- إجمالا من سنة 1973 إلى 2005، فان الاستثمارات الجملية المنجزة مثلث 8.8 % من المجموع العام لكامل الجمهورية وهو ما يساوي تقريبا اختلاف بقيمة 530.5 دينارا لكل ساكن بين الجهة وكامل الجمهورية.
- إن توزيع الاستثمارات من سنة 1987 إلى 2005 بين ما يلي :
- تعتبر الاستثمارات العامة للدولة في الشمال الغربي هامة مقارنة بباقي الاستثمارات في الجهات الأخرى وتتجاوز ب 3.2 % معدل كامل الجمهورية.
- تمثل جملة الاستثمارات العامة للجهة 14.28 % من مجموع الاستثمارات لكامل الجمهورية.
- تمثل قيمة الاستثمارات للفرد الواحد 3518.5 دينارا وهي نسبة قريبة جدا من معدل كامل الجمهورية 3818.9 دينارا.
- تتمثل قيمة الاستثمارات الخاصة للفرد الواحد 2570.5 دينارا مقابل 3173.9 دينارا على المستوى الوطني.

رغم تطور مجهودات القطاع الخاص بالجهة فإنها تبقى دون المستوى الوطني ب 603.4 دينارا للفرد الواحد.

**الاستثمـــارات الخاصة المنجزة من 1987 إلى 2005**

| | باجة | جندوبة | الكاف | سليانة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة ب $10^6$ دينار | 899.4 | 927.6 | 736 | 512.4 | 3075.4 |
| % الجهة | 29.24 | 30.2 | 24 | 16.7 | 100 |
| % كامل الجمهورية | 2.86 | 2.95 | 2.34 | 1.63 | 9.78 |

*نتائج اعتمادا على معطيات ديوان تنمية الشمال الغربي 2005*

**الفلاحـــــة**

- الأراضـــي

تستمد الجهة طابعها الفلاحي من رصيدها في الأراضي والموارد المائية الهامة. تمسح الأراضي الصالحة للزراعة 1622209 هكتارا أي 95.8 % من المساحة الجملية للجهة.تضم جهة الشمال الغربي 23.3 % من اليد العاملة الفلاحية و 22 % من السكان الريفيين لكامل الجمهورية إلى جانب أهم الموارد المائية، والغابية الهامة والمتنوعة (31.5 % من المجموع الوطني). وتعتبر الفلاحة أهم الأنشطة الاقتصادية إذ تساهم الجهة بقدر كبير في توفير الإنتاج الفلاحي لكامل الجمهورية خصوصا في ما يتعلق بإنتاج الحبوب والباكورات و اللحوم والحليب.

تمثل الأراضي المحروثة 69.6 % من مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة 1129157 هكتار، أما الغابات فتحتل قرابة 417684 هكتارا أي 25.75 % من مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة أما المراعي فتمتد على 75368 هكتار أي بنسبة 4.65 %. على مستوى التوزيع فان أغلب الأراضي تقع بالجزء الجنوبي (61 %) و 39 % في الجزء الشمالي.

إن توزع الأراضي الفلاحية الصالحة يبرز :
- أهمية الأراضي المحترثة.
- مساحات غابية هامة وجبت المحافظة عليها.
- قلة الأراضي الصالحة للرعي رغم تطور قطاع المواشي.
- تطور الأراضي السقوية (33.3 % من الأراضي الفلاحية الصالحة).

تعتبر جهة الشمال الغربي من أهم المناطق المجهزة بمعدات مائية وفلاحية، أين توسعت المساحات السقوية. مما ساهم في تطوير الفلاحة.

| | باجـــة | جندوبـــة | الكـاف | سليانـــة | جهة الشمال الغربي |
|---|---|---|---|---|---|
| الأراضي البعلية | 336220 | 267150 | 469958 | 428380 | 1481738 |
| الأراضي السقوية | 24780 | 33550 | 13300 | 12620 | 84250 |
| % الأراضي السقوية | 6.9 | 11.15 | 2.75 | 2.8 | 5.3 |

*المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية لمختلف ولايات الشمال الغربي 2003-2004*

وتتوزع المساحات السقوية إلى 10000 هكتار قطاع فلاحي مهيكل و 74000 هكتارا أراضي خواص، وهذا ما يبرز أهمية الاستثمارات الخاصة وذلك يعود بالأساس إلى مجهودات الدولة في تدعيم هذا القطب الفلاحي وتوجيهه إلى الزراعات الإستراتيجية والى المنتوجات القابلة للتحويل الصناعي.

- المـــوارد المـائيـــة

تأمن السدود الموجودة في مختلف ولايات الجهة المحافظة على المياه السطحية وتتركز أغلب وأهم السدود في الجزء الشمالي أين نجد: سد سيدي سالم على مستوى واد مجردة، سد سيدي البراق بنفزة على مستوى واد زوارع، سد كساب وسد بوهرتمة وسد ملاق إلى جانب السدود الكبرى المبرمجة أو بصدد الانجاز (سراط، ملاق2 وتاسة).
وتبلغ حجم المياه المعبات 1437.4 مليون متر مكعب منها 85 % مياه سطحية. أما المياه الجوفية فتعتبر ضعيفة رغم وجود عديد الآبار السطحية والآبار العميقة، وذلك راجع بالأساس إلى الخصائص الجيولوجية للأراضي. ويحتكر الجزء الجنوبي من الجهة أغلب الموارد الجوفية.

- هياكل الاستغلال الفلاحي

تتوزع الأراضي الصالحة إلى 79385 مستغلة فلاحية، معدل مساحة كل منها 14.22 هكتارا إذا اعتبرنا الأراضي المحروثة و 19.85 هكتارا إذ أخذنا بعين الاعتبار مجموع مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة. ويمثل عدد المستغلات الفلاحية بالجهة قرابة 20.5 % من عدد المستغلات الموجودة على المستوى الوطني. ويعتبر المعدل الجهوي للمساحة أكبر بقليل من المعدل المسجل على المستوى الوطني (12.92 هكتارا).

- التشغيل الفلاحـــي

شهدت الفترة بين 1984-1999 تطورا في عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي إلا أن الفترة الممتدة بين 1999-2004 تميزت بتقلص من 40 % إلى 34 %. وتعتبر الأراضي السقوية من أهم القطاعات التي تستقطب اليد العاملة.

**النشطون المشتغلون في الفلاحة والصيد البحرى واستغلال الغابات (مجموع الوسطين)**

| | باجة | جندوبة | الكاف | سليانة | جهة الشمال |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 35467 | 43941 | 15979 | 16105 | (1) 111492 |
| % أ | 31.8 | 39.4 | 14.3 | 14.4 | (1) 23.7 |
| %ب | 39 | 38.4 | 25.2 | 27.4 | 34 |

*المعهد الوطني للإحصاء 2004*

(1) مقابل المعدل الوطني
(أ) : % مجموع الجهة
(ب) : % قطاع الفلاحة بالنسبة للعدد الجملي للنشطين المشتغلين في الولاية

## النشاط الفلاحي و تحولاتـه

يبرز إشغال الأراضي ما يلي :
- لم تتطور مساحات الأراضي للحبوب و إدماج طرق الري التكميلي.
- تطور قطاع الأشجار المثمرة خصوصا بعد إعادة هيكلة الأراضي الدولية وتوسع الأراضي السقوية في الجزء الجنوبي من الجهة.
- ازدياد المساحات المخصصة للباكورات خصوصا في الجزء الشمالي للجهة.
- عدم تطور المساحات المخصصة للخضروات.
- تطور المساحات المخصصة للعلف وذلك مواكبة لتنمية قطاع المواشي (الأبقار).
- توسع المساحات المخصصة لأشجار الزيتون.

▪ الزراعات الكبـــرى

تعتبر جهة الشمال الغربي أهم الجهات المنتجة للحبوب، إذ تنتج 70 % من الإنتاج الجملي لجهة الشمال و 50 % من المنتوج الوطني للحبوب. وتعتبر ولايتي جندوبة وباجة من أهم ولايات الجهة في إنتاج الحبوب.
كما تطورت نسبة إنتاج العلف من 74200 هكتارا سنة 1985 إلى 126500 هكتارا 2002-2003 وقد تطور وزن هذا الإنتاج في الجهة من 9 % إلى 14 % ، وتتمركز أهم الأراضي بولايات جندوبة وسليانة.

▪ الأشجـــار المثمـــرة

وقع تدعيم قطاع إنتاج الثمار ذات القيمة المضافة و تطوير طرق الري خصوصا مع تزايد الطلب في الوسط الحضري و لتلبية حاجيات الصناعات التحويلية.
وقع تدعيم قطاع إنتاج الثمار ذات القيمة المضافة وذلك تطوير طرق الري خصوصا مع تزايد الطلب في الوسط الحضري و لتلبية حاجيات الصناعات التحويلية. وقد مكن تدخل رؤوس الأموال في القطاع الفلاحي من تهيئة مساحات كبرى لإنتاج الأشجار المثمرة خصوصا في سهول مجردة والتل العالي.
وتعتبر جهة الشمال الغربي غير متخصصة في زراعة الأشجار المثمرة إذ تمتد على مساحة لا تتجاوز 3.75 % من الأراضي المحروثة الجملية. تحتل أشجار الزيتون السفوح وهضبات التل العالي وتمتد على مساحة 119000 هكتارا أي قرابة 8 % من مساحة أراضي الزيتون بكامل الجمهورية.
وتعتبر الكاف وجندوبة أهم المناطق ذات المردودية الجيدة.

▪ الباكـــورات

تمسح الأراضي المخصصة لإنتاج الباكورات 24365 هكتارا وقد تم تهيئة قرابة 6000 هكتارا خلال العشرية الفارطة. أما البيوت المكيفة فتحتل قرابة 10000 هكتارا وتنتج قرابة 82000 طن من الباكورات.

▪ تربية الأغنـــام والمـــاعز

يبلغ العدد الجملي لقطيع الأغنام والماعز قرابة 1065800 رأسا منها 11.6 % ماعز. ويعتبر نشاط تربية الأغنام هاما، إذ يستقطب عدة منتفعين. وتعتبر موردا تكميليا في المشاريع الفلاحية الصغرى والمتوسطة. لذلك يبلغ عدد الفلاحين من مربي المواشي 60 % أغلبهم من زارعي الحبوب.

- تربية الأبقار

يعتبر قطاع تربية الأبقار من أهم النشاطات الاقتصادية لجهة الشمال الغربي، وقد شهد تطورا هاما خاصة مع تكثيف الزراعات العلفية في المناطق السقوية تستحوذ المناطق الفلاحية الكبرى على أكبر عدد من الرؤوس. ويبلغ العدد الجملي لرؤوس الأبقار 163650 رأسا، منها 1/3 أصيلة وتتركز خاصة في الجزء الشمالي من الجهة، الجزء الأكثر رطوبة وأين تتعدد الأراضي الكبرى. إذ تضم 80 % من مجموع القطيع الأصيل للجهة. يعتبر قطاع تربية الأبقار ذا مردودية هامة من الحليب واللحم مما ساهم في تنمية قطاع الصناعات الغذائية.

برامـــج التنميـــة

- برامج التنمية الريفية المندمجة PDRI وقد تمتع بها 28400 فردا بقيمة، 145959 ألف دينار.
- البنك التونسي للتضامن : 6273 مشروع بقيمة 76520899 ألف دينار مع 8393 موطن شغل جديد (مشاريع فلاحية وأخرى).
- برامج التنمية الحضرية المندمجة PDUI : 16165 عائلة منتفعة و 29652 ألف دينار.
- الصندوق الوطني للتشغيل : 21/21 : 27401 منتفع تتوزع كالأتي : 50 % بولاية جندوبة، 35 % بولاية الكاف، 11% بولاية سليانـــة و 7 % بولاية باجـــة.
- برنامج تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي : على مساحة 416 ألف هك لفائدة 198 ألف ساكن وبكلفة 50 م د.

## الصيـــد البحـــري

### الصيد البحري

تعتبر الموارد البحرية هامة إلا أنها غير مستغلة على الوجه الأكمل، ذلك نتيجة المكونات الصخرية للساحل وعدم وجود أماكن محمية لإرساء مراكب الصيادين، إذ لا يوجد إلا ميناء الصيد البحري بطبرقة ومآوي للصيد البحري بكل من زوارع وكاب نيقرو شرق الجهة ويبلغ الإنتاج قرابة 2000 طن سنويا.
على مستوى ميناء طبرقة يعتبر الإنتاج ضعيفا وهو مرتبط بالعوامل الطبيعية الصعبة للجهة مما يحد من خروج الصيادين، إذ لا يتجاوز الإنتاج 9 % من الإمكانيات الموجودة والمتاحة والمتنوعة : جراد البحر بأنواعه، القرنيط، التريلية...
أما في مآوى كاب نيقرو والزوارع فقد تطور الإنتاج من 36 طنا سنة 2000 إلى 75.9 طنا في 2005 مع تطور نسبي خلال السنتين الماضيتين. ولمزيد تطوير هذا القطاع، وجب تدعيم التجهيزات المتاحة حاليا والبنى التحتية إلى جانب تكوين الصيادين لاستخدام التجهيزات الحديثة.
ساهم قطاع تربية الأسماك بالسدود في تطوير إنتاج الأسماك بالجهة، وخلق مواطن شغل جديدة ومن تحسين المداخيل أما على المستوى التقني فقد ساعدت طرق تربية الأسماك على حماية مياه السدود من التلوث وقد بلغت كمية الإنتاج في 2005 ، 790 طنا.
أما الإنتاج الجملي للصيد البحري فقد بلغ 2380 طنا سنة 2005 منها 1.33 طنا من المرجان (جزء منه معد للتصدير).

### خصائص قطاع الصيد البحـري

- إمكانيات إنتاج تقارب 20000 طنا في السنة.

- ثلاث مواقع لتدعيم قطاع الصيد البحري منها ميناء عصري مجهز.
- طلب موجود ومأمن (قطب سياحي : طبرقة – عين دراهم و المنطقة المبرمجة بالزوارع).
- تربية الأسماك بالسدود.
- منطقة آهلة بالسكان : تطور الاستهلاك وتكثيف الطلب.
- سواحل غنية بالمرجان مع وجود تقاليد قديمة في صيد واستغلاله.

معوقات القطاع

- العوامل الطبيعية والمناخية الصعبة، وطبيعة أعماق البحر.
- كمية الأمطار الهامة والتي تستمر عدة أشهر من السنة، رياح قوية في معظم الأحيان مما يعيق الصيادين من ممارسة نشاطهم.
- غياب بنى تحتية أساسية لحماية مراكب الصيادين.
- نقص في تجهيزات التخزين.
- افتقار إلى تجهيزات إنتاج وتخزين الثلج ونقص في تجهيزات التبريد.
- أسطول بحري تقليدي.
- عدم استقطاب هذا القطاع لليد العاملة المحلية : نشاط موسمي وكثير المخاطر.

## الصناعـــــة

يعتبر القطاع الصناعي أهم النشاطات الاقتصادية بالجهة خصوصا خلال العشريات الماضية. إلا أن الفرق بين مدن الساحل والمدن الداخلية بقي واضحا، إذ أن نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي بالنسبة ل 1000 ساكن يتراوح بين 2 و 4 في ولايات الشمال الغربي مقابل 15 إلى 50 في الساحل.

كما أن ضعف اللامركزية للاستثمارات عمقت هذه التفرقة : 10 ولايات داخلية منها 4 ولايات الشمال الغربي لم تمتع إلا ب 16.4 % من الاستثمارات منها 7.9 % بولاية الكاف مقابل 83.6 % ل 8 ولايات من الساحل.

بلغت حصة ولايات الشمال العربي من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي أقل من 3 % باستثناء ولاية الكاف 7 % وقد تميزت فترة الثمانينات بمبادرة الدولة لوضع سياسة اللامركزية الصناعية، مع دعم عدة ولايات داخلية بامتيازات ونتيجة لهذه التشجيعات تم بعث مصنع الاسمنت الأبيض بمكثر، ولاية سليانة، ومصنع تكرير السكر ببنى بشير، ولاية جندوبة. إلا أن هذه المبادرات لم يكن لها تأثير كبير على الجهة، إذ بقيت تعاني من نفس المشاكل من أهمها عدم انفتاحها على الجهات الأخرى وتفشي ظاهرة الفقـر في أماكن الظل وذلك بالوسط الحضري والريفي.

وللنهوض بقطاع الصناعة، قامت الدولة بالتخلي عن القطاعات المنتجة بوضع برنامج تسوية مهيكلة وعمليات إعادة هيكلة المنشات التي تعاني من صعوبات. فقد اعتمدت السياسة الجديدة للنهوض بالصناعة على دعم الصناعات المصدرة، كما شجعت التنمية الجهوية بوضع عدة امتيازات للمستثمرين في ولايات داخل الجمهورية ومن ضمنها جهة الشمال الغربي.

التصنيع في جهة الشمال الغربي

لم يسجل تطور قطاع الصناعة ديناميكية فعالة في الجهة، إذ بقي النسيج الصناعي غير متنوع، متمركزا خاصة في المدن مركز الولاية، مع احتكار الجزء الشمالي لأغلب الوحدات :( 55 %) أغلبها بولاية جندوبة بما أنها تستأثر ب 33 % من جملة الوحدات الصناعية للجهة كما تتركز بعض الوحدات بكل من

وقد تراوح مؤشر عدد العمال بالقطاع الصناعي لكل 1000 ساكن بين 3 و 48 (323 وحدة، 6990 مشتغل) حسب كل معتمدية وبلغ المعدل الجهوي 12.06 عامل لكل 1000 ساكن.

**مؤشـر العمل الصناعي لكل 1000 ساكـــن**

| | باجـــة | جندوبـــة | الكـــاف | سليانـــة |
|---|---|---|---|---|
| المؤشـر | 12.26 | 10.46 | 13.08 | 13.52 |

وقد أثبت توزع الصناعات والاستثمارات والشغل ما يلي :

- تركز أغلب الوحدات الصناعية بالجزء الشمالي إلا أن الجزء الجنوبي تمتع بنسبة 50 % من الاستثمارات مع النصيب الأكبر لولاية الكاف.
- مؤشر العمل أهم في الجزء الجنوبي.
- ارتفاع عدد الوحدات ب 312 وحدة ابتداء من 1995 وتتركز أغلبها بنسبة 41 % في ولاية جندوبة أما باقي الوحدات (57 %) فقد دعمت الجزء الجنوبي.
- خلق 5000 موطن شغل جديد أغلبها بولاية سليانة وديناميكية ضعيفة في ولايتي باجة والكاف.
- مؤشر العمل الصناعي تطور من 7.9 إلى 12.06 بين 1995 و 2003.
- أهمية الصناعات الغذائية 46.5 % وحدة صناعية، 42 % من جملة الاستثمارات و 31 % من مواطن الشغل.
- تحتل صناعات النسيج والجلد المركز الثاني من حيث عدد الوحدات، والمركز الأول بالنسبة لعدد مواطن الشغل (43.24 %) وقد تطور هذا القطاع نسبيا خلال هذه العشرية.
- ارتفاع عدد مواطن الشغل بصناعة مواد البناء والبلور والخزف وتقلصها في الصناعات الكميائية.

تبين جملة الاستنتاجات ضعف هذا القطاع وعدم وجود ديناميكية فعالة مقارنة بأهميته في مدن الساحل.

**تطـور عدد الوحدات الصناعيـــة**

| | باجـــة | | جندوبـــة | | الكـــاف | | سليانـــة | | الشمـــال الغربـــي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1995 | 2003 | 1995 | 2003 | 1995 | 2003 | 1995 | 2003 | 1995 | 2003 |
| المجموع | 178 | 183 | 143 | 272 | 106 | 115 | 91 | 103 | 518 | 830 |
| % | 34.36 | 22 | 27.6 | 33 | 20.5 | 12.8 | 17.6 | 12.4 | 100 | 100 |

*وكالة النهوض بالصناعة*

**تطـــور عدد العمـــال**

| | باجـــة | جندوبـــة | الكـــاف | سليانـــة | الشمـــال الغربـــي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1995 % | 36.7 | 26.6 | 19 | 5 | 100 |
| 2003 % | 29.7 | 31.1 | 24 | 21.6 | 100 |

تميزت الفترة بين 1995 و 2003 ما يلي :

- تمتعت ولاية جندوبة ببعث أكبر عدد من الوحدات الصناعية (129 وحدة) لتدعم بذلك القطاع الصناعي ب 33 % من العدد الجملي للوحدات المتمركزة بالجهة.

- لم يتطور مؤشر التمركز بما أن 28 وحدة جديدة فقط تم تعثها.

إلا أنه خلال العشرية 1980-1990 تمتع الجزء الجنوبي بجملة من الاستثمارات في المجال الصناعي وخاصة في قطاع البناء والخزف والبلور والنسيج وصناعة الجلد، وكذلك تطورت الصناعات الغذائية بما أن عددها قد تضاعف خصوصا مع التكثيف الفلاحي (الباكورات في المناطق السقوية بسليانة).

في سنة 1995 ظهرت ولاية باجة كأهم ولاية في الصناعات الغذائية وفي 2003 أصبحت ولاية جندوبة. أما ولاية الكاف فقد تميزت بأهمية صناعة مواد البناء والخزف والبلور إلى جانب الصناعات الكيمائية، أما بالنسبة لولاية سليانة فقد اختصت بين 1995 و 2003 في صناعات النسيج والجلد.

نستنتج أن تطور هذا القطاع كان بطيئا مع توزيع متوازن لمواطن الشغل ولخلق وحدات جديدة هامة لذلك فقد تطور عدد مواطن الشغل بالوحدة من 13.35 موطن شغل إلى 17.64.
بينت مختلف مراحل التشخيص ما يلي :

- عدم تنوع منتوجات المؤسسات المصدرة،
- نوعية الصناعات لا تمكن من تثمين موارد الجهة فهي تقتصر على صناعات النسيج وبنسبة أقل صناعة الجلد،
- قلة المشاريع في نطاق الشراكة بين الجزائر وتونس،
- قيمة العملة الصعبة من المؤسسات المصدرة كليا بولاية الكاف، 6585 ألف دينارا في قطاع النسيج، 299952.9 ألف دينارا في باقي أنواع الصناعات الأخرى أي 27537.9 ألف دينارا.

العقارات الصناعية

تمتد العقارات الصناعية على مساحة 227.1 هكتارا منها 144.5 هكتارا مهيئة وجاهزة للبيع. وتتكون من 690 قطعة منها 405 قطعة مباعة أي قرابة 65 % إلا أن نسبة الإشغال لا تتجاوز 73 % من مجموعة القطع المباعة.
تعتبر نسبة إشغال المناطق الصناعية ضعيفة بالجهة إذ لا تتجاوز 43 % (بالنسبة للعدد الجملي للقطع).
وقد تضاعفت مساحة المناطق الصناعية خلال العشرية الأخيرة إلا أن نسبة الإشغال والبيع بقيت ضعيفة.
وتعتبر باجة ومجاز الباب أهم المناطق المحدثة في إطار اللامركزية نظرا لقرب كليهما من تونس الكبرى وقد بلغت نسبة البيع 70 %.

الفرص المتوفرة

يوفر الشمال الغربي فرصا للمستثمرين في عدة قطاعات من الأنشطة الاقتصادية للجهة. فهي تحتوي على عدة موارد طبيعية، وإمكانيات هامة منها مناجم هامة، منتوج فلاحي ضخم، موارد مائية متعددة، مدخرات عقارية، طريق سيارة، طرقات، استثمارات وتشجيعات للمستثمرين... الخ.

**قطاع الثروات المعدنية**

تحتوي الجهة على عدة ثروات معدنية منها 36 بباجة، 27 بجندوبة، 31 بالكاف و8 بسليانة. وتعتبر مدخرا هاما يمكن استغلاله في الصناعة.

***المناجـــم***

تعتبر أهم المناجم والنشاطات المرتبطة بهذا القطاع متمركزة بالجزء الجنوبي للجهة. وقد تم استغلالها واستنفاد جميع المدخرات. إلا أن عدة دراسات أثبتت وجود مناجم أخرى بكل من دجبة، (الزنك والرصاص) نفزة، الحديد و منطقة دوهرية للحديد) قابلة للاستغلال.

***السياحـــــة***

يعتبر النشاط السياحي جديدا على الجهة، ويتمركز بين طبرقة وعين دراهم وخاصة بالواجهة الساحلية للجهة، وهو موجه إلى السياحة الشاطئية والسياحة الخضراء والصحية، إلا أن هذا النشاط يبقى موسميا وتنميته مرتبطة إلى حد كبير بإمكانية الوصول إلى المنطقة. وقد ساعد انجاز مطار 7 نوفمبر بطبرقة والميناء الترفيهي على تدعيم هذا القطاع وعلى استقطاب السياح وتطوير الاستثمارات كما ساهمت مختلف التظاهرات الثقافية الهامة مثل مهرجان الموسيقى على التعريف بالمنتوج السياحي للمنطقة.
تتمتع الجهة بواجهة بحرية هامة وبوجود الجبال والغابات، وبمشاهد طبيعية خلابة زادتها البحيرات والسدود نظارة ومتعة. كما تحتوى على عدة عيون معدنية ساهمت في تطوير هذا القطاع وتنويع المنتوج.
وقد طور أهالي المنطقة صناعتهم التقليدية خصوصا في ما يخص صناعة المرجان، الفخار، الخشب والخفاف.

وقد كانت الأنشطة السياحية قديما مرتبطة خاصة بالسياحة الاستشفائية بحمام بورقيبة ثم وخلال العشرية الماضية تطور النشاط ليستقطب سياح أجانب وداخليين ويتجه خاصة نحو السياحة الشاطئية.
وقد راهنت المنطقة منذ بعث القطب السياحي طبرقة- عين دراهم على تطوير القطاع وتوجيهه خاصة نحو السياحة الشاطئية. لذلك فان وضع إستراتيجية شاملة ذات نظرة استشرافية على المدى القريب والبعيد أصبح ضروريا ليتم إدماج السياحة الشاطئية بالسياحة الطبيعية خصوصا بتهيئة الزوارع وعين دراهم.
تتكون البنى الأساسية لهذا النشاط من 39 وحدة، توفر قرابة 5526 سريرا وتتمركز على مستوى القطب السياحي طبرقة عين دراهم الذي يستأثر 60 % من التجهيزات السياحي و 91 % من مجموع الأسرة.

# 4- البنـــى التحتيـــة

## البنى التحتيـــة للنقـــل

### شبكـة الطرقات

تتمتع جهة الشمال الغربي ب 30 % من مجموع الكيلومترات لكامل الجمهورية مقابل مجموع سكان يتراوح بين 10 و 12.25 % . تتكون شبكة الطرقات من 3484 كلم من الطرقات المرقمة، ويمثل مؤشر 0.19 كلم/كلم2 هاما مقابل 0.075 كلم/كلم$^2$ على المستوى الوطني فقد تم تحسين حالة مختلف طرقات الشبكة في مختلف المخططات، 90 % من الطرقات المرقمة معبدة. وتعد الطرقات الوطنية عدد 5 وعدد 6 و 7 أهم المحاور التي تربط بالجزائر.
أما الطريق السيارة أ 3 فتربط حاليا بين تونس ومجاز الباب وفي المستقبل بين تونس والجزائر. وقد ساهمت هذه الطريق في خلق محور هام على مستوى الجهة في انتظار إكماله.
وتعتبر الطريق الوطنية رقم17 أهم محور يؤمن ربط الجهة بجهات الوسط والجنوب الغربي.
ورغم أهمية هذه الشبكة فإنها لم تساهم في خلق ديناميكية وحركية داخل الجهة فقد بقيت الجهة محطة للعبور فقط.

### شبكـة السكك الحديديـة

تضم الجهة شبكة سكك حديدية، تتبع المحور شرق – غرب تونس – باجة، جندوبة، غار الدماء. وتؤمن محولاتها الوصول إلى ولاية سليانة (الخط 6) وولاية الكاف (الخط 8،9). ورغم أهمية هذه التجهيزات فهي لا تؤمن النقل إلا ل 13 % من حجم البضائع.

### المـطار

تم انجازه في إطار تدعيم القطب السياحي طبرقة– عين دراهم وافتتاحه سنة 1999. ويعتبر انجازا هاما بما أنه يمكن أن يستقبل جميع أنواع الطائرات وثلاث طائرات دفعة واحدة.

### الميناء

تضم جهة الشمال الغربي ميناء للصيد البحرى وميناء للترفيه بمدينة طبرقة. ورغم أهمية ميناء الصيد البحري من حيث المساحة والتجهيزات الموجودة فيبقى غير مستغل على الوجه الأكمل. إن تحويله إلى ميناء تجاري يمكن أن يخلق ديناميكية جديدة خصوصا وان تحويله ممكن جدا دون اللجوء إلى إضافة عدة تحويلات عليه.

## شبكـــة البنى الأساسيـــة

- تبلغ نسبة الارتباط بشبكة الكهرباء 89 % على مستوى الجهة، و 99.7 % على مستوى الوسط الحضري و 96.9 % على مستوى الوسط الريفي في 2005. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فلا تزال الجهة تفتقر إلى هذه البنية التحتية.
- أما التزود بالماء الصالح للشراب فان 100 % من السكان الحضريين و 81 % من سكان الريف مزودون بالماء الصالح للشراب من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء الصالح للشراب والهندسة الريفية.
- أما نسبة التزود بالماء الصالح للشراب فقد قدرت ب 88 % في 2005 مقابل 65 % سنة 1994. بالرغم من تطور هذه النسبة خلال عشر سنوات إلا أنها بقيت أقل من المعدل الوطني 96.5 %.

- أما بالنسبة للتطهير، 96100 أسرة في الوسط الحضري في 2004 مقابل 67100 في 1994 ويبرز هذا التطور تحسنا نسبيا في الارتباط بشبكة التطهير.
- وقد تطورت نسبة الربط بالشبكة الهاتفية من 7.3 % إلى 22.6 % في 2005 وتعتبر هذه النسب قريبة من التي سجلت على المستوى الوطني إذ أخذ ها بعين الاعتبار ضعف نسبة التحضر والتطور الاقتصادي بالجهة.
- أما بخصوص شبكة الانترنات فقد بلغ عدد المشتركين 250 في 2001. وقد تطور إلى 653 في 2004 ويتوقع أن يصل عدد المشتركين 1260 في 2005.

# 5- التجهيـزات الجماعيـة

## السكـــــن

تطورت ظروف السكن وقد تقلصت نسبة المساكن المتواضعة (5.2 % على المستوى الجهوي). في 2004 ، 66 % من المساكن كانت من النوع التقليدي : دار عربي، أو حوش، أما المساكن العمودية فقد ظلت نسبيتها ضعيفة مقارنة بباقي الأنواع الأخرى. مما يبرز التوسع العمراني لمختلف المدن على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة أو الأراضي الهشة. 67 % من المساكن تتكون من 3 أو 4 غرف، أما المساكن الصغيرة الحجم (غرفة إلى 2 غرف) فتتركز خاصة بالجزء الجنوبي للجهة.

.

## التجهيـــزات

### التجهيـزات التربويـة

تعكس حالة التعليم الابتدائي، على مستوى الجهة، المجهودات الجبارة المنجزة لتطوير وتمكين الجهة من التجهيزات وكذلك في مستوى الإشراف والتأطير. وتنطبق هذه النتائج على التعليم الثانوي.
إلا انه رغم تعدد التجهيزات وتطورها من سنة إلى أخرى بقيت نسبة الأمية مرتفعة 32.9 % على مستوى الجهة، مقابل 23.3 % على المستوى الوطني وقد سجلت جندوبة أعلى نسبة 34.9 %.

### التكويـــن

بلغت طاقة استيعاب مختلف مراكز التكوين بالجهة 8202 مقعدا تتوزع بين المراكز الوطنية (3707) والمراكز الخاصة 4495 أي (55 %) سنة 2003-2004.

### التعليم العالي

تضم جهة الشمال الغربي 16 مؤسسة جامعية منها واحدة مبرمجة بباجة، وتتوزع بين جندوبة والكاف.
تحتوى جندوبة على 4 مؤسسات يؤمها 8792 طالب أما الكاف فتظم 7 مؤسسات جامعية ويؤمها 7100 طالب. إلى جانب ذلك نجد 4 مؤسسات بباجة يؤمها 1673 طالب أماسليانة فتظم 2 مؤسسات جامعية ويؤمها 1160 طالب.

### التجهيزات الصحيـة

تحتوى الجهة على خمس مستشفيات جهوية، متمركزة بالمدن : مركز الولاية، باجة، جندوبة، الكاف وسليانة. أما الخامس فينتمي إلى مجاز الباب، وتعتبر مؤشرات قطاع الصحة هامة إذ نجد سريرا لكل 988 ساكن وطبيب لكل 3145 ساكن أما نسبة الولادات المراقبة طبيا فتبلغ 91 %.

التجهيزات الخاصة بالطفل والرياضة والثقافة

توجد بجميع المعتمديات مكتبة عمومية، ودار للشباب ودار للثقافة، مراكز للتربص والتخييم على مستوى تبرسق، نفزة، بني مطير وغار الدماء و ساقية سيدي يوسف وكذلك المراكز المندمجة للشباب والطفولة بساقية سيدي يوسف والكاف. أما قاعات السينما فهي نادرة جدا وتقتصر على 2 بباجة و 2 بالكاف وهي مغلقة حاليا.

التجهيزات الخدماتيـة

تقتصر على وجود 76 فرع بنكي (8.7 % من مجموع الفروع على كامل الجمهورية). وتتركز هذه التجهيزات خاصة بالمدن مراكز ولاية وبالمعتمديات الأكثر حركية كطبرقة، مجاز الباب، بوسالم، غار الدماء...الخ.

## 6- الشبكة العمرانيـة

تتكون الشبكة العمرانية لجهة الشمال الغربي من 38 مدينة تتميز بخاصيات مختلفة على المستوى الوظائفي، الحجم، مستوى التجهيزات، 4 مدن مركز ولاية ومركز معتمدية، و 33 مدينة مركز معتمدية وبلدية.

تتميز مجموعة المدن ب :

- يبلغ عدد سكان الوسط الحضري 449796 ساكن في 2004 وهو ما يمثل 7 % من سكان الوسط الحضري على مستوى كامل الجمهورية.
- تعتبر باجة المدينة الوحيدة التي تضع 56000 ساكنا ثم في المرتبة الثانية مدينتي الكاف وجندوبة ب 40000 و 45000 ساكنا. أما المستوى الثالث فيتكون من 5 مدن يتراوح عدد السكان بها بين 25000 و 17000 ساكنا أما باقي المدن فتعتبر صغيرة وتأم أقل من 17000 ساكنا و منها 16 مدينة عدد سكانها أقل من 5000 تتميز أغلب المدن حتى الكبرى منها بنسبة نمو سنوي ضعيفة أقل من 2 %.

مستـوى التأطير بالمـدن

- تعتبر جندوبة أهم مدينة تضم التجهيزات الخدماتية العليا والبنى الاقتصادية والجماعية إذ يوجد بها قطب جامعي (4 مؤسسات 9000 طالب) و مركز استشفائي، مشروع القطب التكنولوجي ومشروع المنطقة اللوجستية.
- باجة الأهم من حيث عدد السكان، فإنها تضم عدة تجهيزات ذات إشعاع جهوي كالوكالة الوطنية لحماية المحيط، الإدارة الجهوية للبيئة والتنمية المستديمة.
- سليانة والكاف مستوى التأطير بهما يرجع بالأساس إلى وضعهما كمدينة مركز ولاية.

خصائـص المدن

يرجع انبعاث النواة الأولى لأغلب مدن الشمال الغربي إلى فترة الاستعمار. فقد قام المستعمرون بخلق عدة مراكز عمرانية قرب محطة السكك الحديدية تضم أغلبها أهم التجهيزات الجماعية لتلبية حاجيات السكان. وقد ارتبطت أهمية المركز وتوسعه بأهمية المدينة وما تحتويه من ثروات فلاحية ومنجمية. انطلاقا من هذه المراكز كان التوسع العمراني للمدينة.

إلا أن أغلب هذه المراكز وخصوصا الكبرى منها : باجة، جندوبة، الكاف، سليانة. تعاني اليوم من مشاكل عدة لعل أهمها الازدحام ومشاكل المرور رغم تهيئة عدة طرقات حزامية إلى جانب تفاقم مشكلة توسع البناء الفوضوي وانعدام وجود مراكز ثانوية لتخفف من الضغط على مركز المدينة.
لقد أصبحت المدينة اليوم أهم مؤثر في التنمية الاقتصادية للجهة، وانطلاقا من هذه النظرة فان تطور الجهة يصبح مرتبطا بتطور مدنها وبخلق ديناميكية جديدة بها وبفرض نفسها على المستوى الوطني والعالمي. إن مقتضيات تدعيم منافسة الاقتصاد الجهوي لا يمكن أن يكون إلا بتأهيل مدنه ومحيطه العمراني.

وقد أثبتت التشاخيص المتعلقة بتطور شبكة المدن أن الجهة تتميز بنسبة تحضر ضعيفة، وكذلك نسبة تجهيزات ضعيفة أيضا مقارنة بما تحتويه من إمكانيات كبرى. كما بينت مشكلة الهجرة من الوسط الحضري إلى المدن الأخرى وكذلك من الوسط الريفي إلى جانب ضعف القاعدة الاقتصادية الحضرية لأغلب التجمعات الكبرى المكونة للهيكلة الجهوية.

# 7- المحيط الحضري

يبلغ معدل مساحة المناطق الخضراء لكل ساكن :

- باجة : 16.52 م$^2$/للساكن.
- جندوبة : 21.35 م$^2$ / للساكن.
- الكاف : 16.63 م$^2$/ للساكن.
- سليانة : 14.24 م$^2$/ للساكن.

انتفعت جهة الشمال الغربي بالبرنامج الوطني للتصرف في النفايات الصلبة : برنامج تطهير حوض الصرف لمجردة في إطار تنمية مستديمة وقد قام الديوان الوطني للتطهير بوضع برنامج يمتد على عشر سنوات يرمي إلى حماية السدود من التلوث وذلك بتهيئة مصبات مراقبة في 11 مدينة وقد تم انجاز أربعة منها : مجاز الباب، باجة، جندوبة، سليانة.

# 8- التراث الأثري و الثقافي والطبيعي

**التراث الأثري والثقافي**

تحتوي جهة الشمال الغربي على مكنوز ثقافي وتاريخي هام يشهد على تعدد الحضارات التي مرت بها و منها : عدة قرى بربرية مثل كسرى، توكابر والشاوش، وقد تركزت هذه القرى في المناطق العليا (الجبال).
مدن أندلسية من أبرزها مدينة تستور وقد احتلت خاصة السهول الممتدة على ضفاف مجردة. إلى جانب ذلك نجد عدة مواقع أثرية هامة أبرزها موقع دقة الأثري، بلاريجيا، شمتو، مكثر... الخ. ويعتبر موقع دقة أهم واحد من حيث عدد الزوار. وقد بلغت نسبة الزوار في 2004 2.6 % من مجموع الزوار لكامل المواقع والمتاحف الموجودة في التراب الوطني.

**التراث الطبيـــعي**

تعد الجهة الساحلية للشمال الغربي الممتدة بين كاب سرات والزوارع من ضمن 13 موقعا من بلدان البحر الأبيض المتوسط التي تتميز بثرواتها الطبيعية والتنوع البيولوجي.
تحتوي جهة الشمال الغربي على أربع محميات طبيعية منها جبل السرج بولاية سليانة، جبل خروفة بولاية باجة، مخفة دار فاطمة وعين الزانة بولاية جندوبة الى جانب هذه المحميات نجد عدة فضاءات طبيعية هامة على مستوى التنوع البيولوجي وهي ، سيدي حمادة، جنوب برقو والمولى (عين الصبح) على المستوى الجنوب الشرقي لمدينة طبرقة الحمان على مستوى جبل قسة، شمال بلطة، والمحمية الموجودة بين كاب نيقرو وكاب سرات إلى جانب جزيرة جالطة. إن أهمية التراث الأثري والثقافي والطبيعي للجهة يستحق التفاتة كريمة لتدعيم السياحة الايكولوجية والمسالك السياحية.

## II- التشخيـــص الترابي واشكاليات التهيئة

### 1- التطورات والتوجهات

- **التحولات الديموغرافية السريعة تترجم بضعف نسبة النموّ الطبيعي للعنصر البشري.**
- **الضغط على الوسط الطبيعي وعدم وجود توازن في الإشغال.**
- **المدن : الفضاء الوظيفي بالوزن الديموغرافي، الاقتصادي والثقافي.**

بالنسبة لمختلف المدن التي تكوّن المحيط العمراني للجهة (باستثناء طبرقة وعين دراهم)، فإنّ الإشكاليات المطروحة بها هي نتيجة للتأخير في القاعدة الاقتصادية (شغل، مدخول، ادخار). وكذلك العجز في توقعات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمس البلاد والتي ستكون بالنسبة للجهة المرور من اقتصاد "تقليدي" إلى اقتصاد خدمات ومبادلات. فالمدن الكبرى بالجهة باجة، وجندوبة والكاف وسليانة ومحيطهم يمثل الفضاء الذي يجمع 38 % من الكتلة العمرانية، إلاّ أن هذا الفضاء لم يساهم في خلق ديناميكية عمرانية تتطابق مع المجهودات في مجال التجهيزات والبنى التحتية المنجزة من طرف الدولة بهدف جعل هذه المدن مراكز جذابة ومنتجة وتشع على التراب الحدودي والداخلي ومناطق الظهر بالجهة.

### 2 – الإمكانيات والقطاعات الواعدة

- الإمكانيات الإستراتيجية لمجموع البلاد :
  - التربة، الغابات والمياه،
  - القطاع الفلاحي المنظم،
  - الثروات المعدنية والثروات الباطنية،
  - التنوع البيولوجي الطبيعي : المنتزهات والمحميات الطبيعية والفضاءات البحرية والساحلية المحمية،
  - الموروث الثقافي : المواقع الأثرية والتاريخية والقرى الأندلسية.
- القطاعات الواعدة : الإمكانيات لمجابهة للقدرة على المنافسة الاقتصادية :
  - الصناعة الغذائية ،
  - قطاع المناجم، صناعة مواد البناء والخزف والبلور (IMCCV) ،
  - السياحة الايكولوجية والسياحة الاستشفائية وتثمين الصناعات التقليدية المحلية،
  - المصالح الاقتصادية والخدماتية ذات مستوى عال.

تتميز جهة الشمال الغربي بإمكانيات هامّة للتنمية الجهوية وكذلك للبلاد ككل. لأن الجهة تتميز بإمكانيات فلاحية هامّة مع مناطق قادرة على المنافسة (السهول السقوية بمجردة، الأراضي الرطبة للتل العالي، الثروات المائية والبنى التحتية للاتصالات)، وكذلك هي "جهة للانفتاح والحداثة وهي قريبة وجزء من المنطقة الاقتصادية واللوجستية للعاصمة. لذلك، فإنّ القطاعات الواعدة المذكورة آنفا تعتبر من مميزات التراب الجهوي للنجاعة الاقتصادية وقد تمّ التعهد بتثمين هذه المميزات وسيتم تدعيمها خلال المخططين الحادي عشر والثاني عشر.

## 3-المعوقات البيئيـة

- الانجراف والضغط المرتفع على الموارد والتلوث : إنّ النتيجة المرتفعة لتطوّر هذه الظواهر هي مشاكل توحّل السدود، وبذلك نقص في طاقة الخزن وصعوبات لتأمين حماية المناطق من خطر الفيضانات (نموّ البناء الفوضوي) والبنى التحتية والأراضي الفلاحية،
- الأخطار المرتبطة بالانجراف البحري والريحي بكلّ من طبرقة والزوارع،
- الضغط على الموارد الغابية،
- ضغوطات هامّة على الموارد والثروات الطبيعية : توسع المدن على حساب الأراضي الفلاحية، الاستغلال المفرط موائد التل العالي ورأس مال هام "الماء" ثروات ذات جودة وإمكانيات معبأة.
- الرعي المفرط في المراعي الغابية.

## 4- إشكاليات التهيئة والتنمية

مكّن التشخيص للجهة من تحديد عدد من المناطق تطرح إشكاليات متجانسة. وهذه المناطق هي عبارة على وحدة اقتصادية واجتماعية ومجالية. أي أنّ الفضاءات أو السكان تمركزت بطريقة خاصة طبقا لخصوصيات الوسط الطبيعي.

**الإنســان** : يعتبر العنصر البشري بجهة الشمال الغربي أهمّ ثروة بالجهة، ثروة تصبح من يوم لآخر أكثر هشاشة. لذلك وجب التعهد بمجهودات جسيمة للمحافظة على جاذبية الجهة ، ولإنجاح هذه وجب أن تكون شمولية، وتهم بالخصوص قطاع التكوين والبحوث والتشغيل وكذلك الأنشطة الاقتصادية والثقافية والمحيط ونوعية الخدمات المتوفرة.

**المجــال :** إنّ من أوّل ثروات الجهة هي المجال لذلك وجب المحافظة عليه وتثمينه وذلك بحماية القطاعات الحساسة، التقليص من ظاهرة تحول الفضاءات الشبه عمرانية والفلاحية وتعجيل التنمية على المدى المتوسط والبعيد بوضع سياسية اقتناء مدخرات عقارية، ومساعدة الجهة على إعادة هيكلة وتهيئة الأراضي البور الصناعية أو الموجودة داخل النسيج العمراني.

**الموقع الجغرافي** : موقع جغرافي استثنائي، مجاور للقطر الجزائرية وقريب جدّا من السواحل الايطالية. لذلك فإنّ الانتماء المزدوج للجهة المزدوج لكل من المجموعة المغاربية والحوض المتوسطي جعل من الجهة نقطة اتصال للادفاق الشرقية الغربية والشمالية الجنوبية. ويعتبر تنوع الموروث الثقافي خير شاهد على ذلك. ولتثمين هذا الموقع الجغرافي وجب الاعتماد على الانفتاح والتعاون بين المناطق الحدودية وعلى إقامة المشروع المغاربي.

**التربـــــة** : رأس مال يحتاج إلى إستراتيجية متفق عليها. فهذا العنصر يحتاج إلى التفاتة وإلى تدخّل مستمر للمحافظة على جودته.

**الطاقـــة** : تعتبر الطاقة من أكبر النواقص بالجهة.
**الماء** : اعتبرت جهة الشمال الغربي دائما خزان المياه لكلّ البلاد. لذلك وجب إيجاد حلول لمشكلة افتقار بعض المناطق من الجهة للمياه الجوفية والتي يمكن أن ينجرّ عنها تأخر في تطوير الجهة.

**المدن محرك التنمية الجهوية** :
إنّ مدن الجهة اليوم مطالبة بلعب دور أساسي في التنمية باعتبارها تمثل مركز القرار والحداثة والإنتاج والتكوين الخ.... وتمثل إحدى الرهانات الأساسية للتهيئة الترابية والقدرة على المنافسة للاقتصاد الجهوي.

**التنمية المستديمة :**
على مستوى الجهة والمنظومات البيئية الداخلية، فإنّ مبادئ التنمية المستديمة تدور حول الحاجة إلى المحافظة على توازن الثروات الطبيعية (ماء، تربة، هواء) والمنظومات البيئية (الغابة، السباخي، السواحل، الجبال) وذلك بإحكام التصرف في المحيط لذلك فإنه تحديد مواقع البنى التحتية الكبرى والوظائف العمرانية الكبرى وكذلك المراكز العمرانية المستقطبة تكون انطلاقا من طاقات وحدود المواقع والمنظومات البيئية.
إلا أنّ تهيئة الجهة وفقا لمبادئ التنمية المستديمة لا ينحصر في الوضع الدفاعي للمحافظة على الثروات الطبيعية. إن التنمية المستديمة تهم كذلك الحد من الاستبعاد الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية والتصرف الجهوي.

**تطبيق المثال الجهوي لتهيئة الجهة الاقتصادية** :
إنّ تطبيق ما جاء به المثال التوجيهي يجب أن يمكّن الجهة من الدخول إلى القرن الواحد والعشرين وأن يساهم في تنمية سياسات إستراتيجية والتي ستحدد مستقبل الجهة : بحوث، تحديث، بعث مؤسسات وأنشطة، استثمارات في "اللامحسوس"، جلب تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، الانفتاح على المغرب العربي وعلى حوض البحر الأبيض المتوسط. وتكون هذه السياسات في قلب الحدث وتحتاج بذلك إلى توفير الوسائل والضروريات لرفع هذه التحديات والى تدخلات هامة من طرف الدولة.

## 5- الإشكاليات الخاصة

الحدث العمراني : تقاليد عمرانية ضعيفة ومدن "محطة للهجرة"
فضاء الممرات : توجه نحو إعطاء كثر حظوظ لعلاقات الترابط بين الجهة والعاصمة والجهات الساحلية
**الوسط الريفي** يشكو من ضعف مستوى التنمية المحلية.
**الوسط الطبيعي** يعتبر أهم رأس مال يمكن تثمينه في إطار تنمية مستديمة.

**آفاق التنمية الوطنية**
تختص الوضعية المرتقبة داخل البلاد فإنها بـــ : "على المستوى الديموغرافي، المحافظة على العلاقة بين النموّ الديموغرافي والنموّ الاقتصادي والتنمية الاجتماعية".
اعتمدت آفاق المخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2007-2011) على مكتسبات "التنمية الجهوية" كمحور أساسي للتنمية والذي سيمكّن من إدماج مختلف الولايات في منظومة التنمية الاقتصادية.

ويكون المخطط الحادي عشر الإطار لـــ :
- تدعيم المكتسبات،
- تثمين مكونات الجهة ومميزاتها،

العمل على جعل الجهة "جهة ديناميكية" وذلك بتدعيم التشغيل وبعث مؤسسات جديدة وتحسين نوعية الحياة.
تضم إستراتيجية المخطط الحادي عشر المحاور التالية :

- تنوع القاعدة الاقتصادية والقدرة على المنافسة بالجهة،
- متابعة مجهودات تحسين نوعية الحياة،
- ترسيخ مبدأ التضامن والتكامل بين مختلف مناطق الجهة الواحدة،

برنامج الاستثمار للمخطط الحادي عشر : حجم الاستثمارات 2654.2 مليون دينارا مع 46.5 % متأتية من القطاع الخاص و 53.5 % من القطاع العام.

## III- فرضيات التهيئة والتنمية

### 1- مبـــــادئ تهيئـــــة منطقة الشمال الغربي

تحدّد المقاربة الجديدة للتنمية متطلبات جديدة للتهيئة الترابية، مثل النجاعة الاقتصادية، الترابط الاجتماعي وحماية الوسط الطبيعي.
وفي إطار التوجه الجديد للتصوّر الترابي، يجب أن تكون التنمية المستديمة في مستوى خطورة المشاكل وذات نجاعة في جعل الجهة قادرة على المنافسة العالمية ومنصفة في تأمين الترابط الاجتماعي.
لذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار لأهداف اتحاد المغرب العربي وخاصّ هدف : بعث فضاء اقتصادي موحّد وتدعيم التجارة بين بلدان المغرب العربي وذلك لخلق "منطقة تبادل حرّة" بصفة تدريجية واتحاد في الديوانة وسوق مشتركة تؤمن التنقل الحرّ للأشخاص والسلع والخدمات وكذلك رؤوس الأموال.

**مبـــــادئ تهيئـــــة منطقة الشمال الغربي**

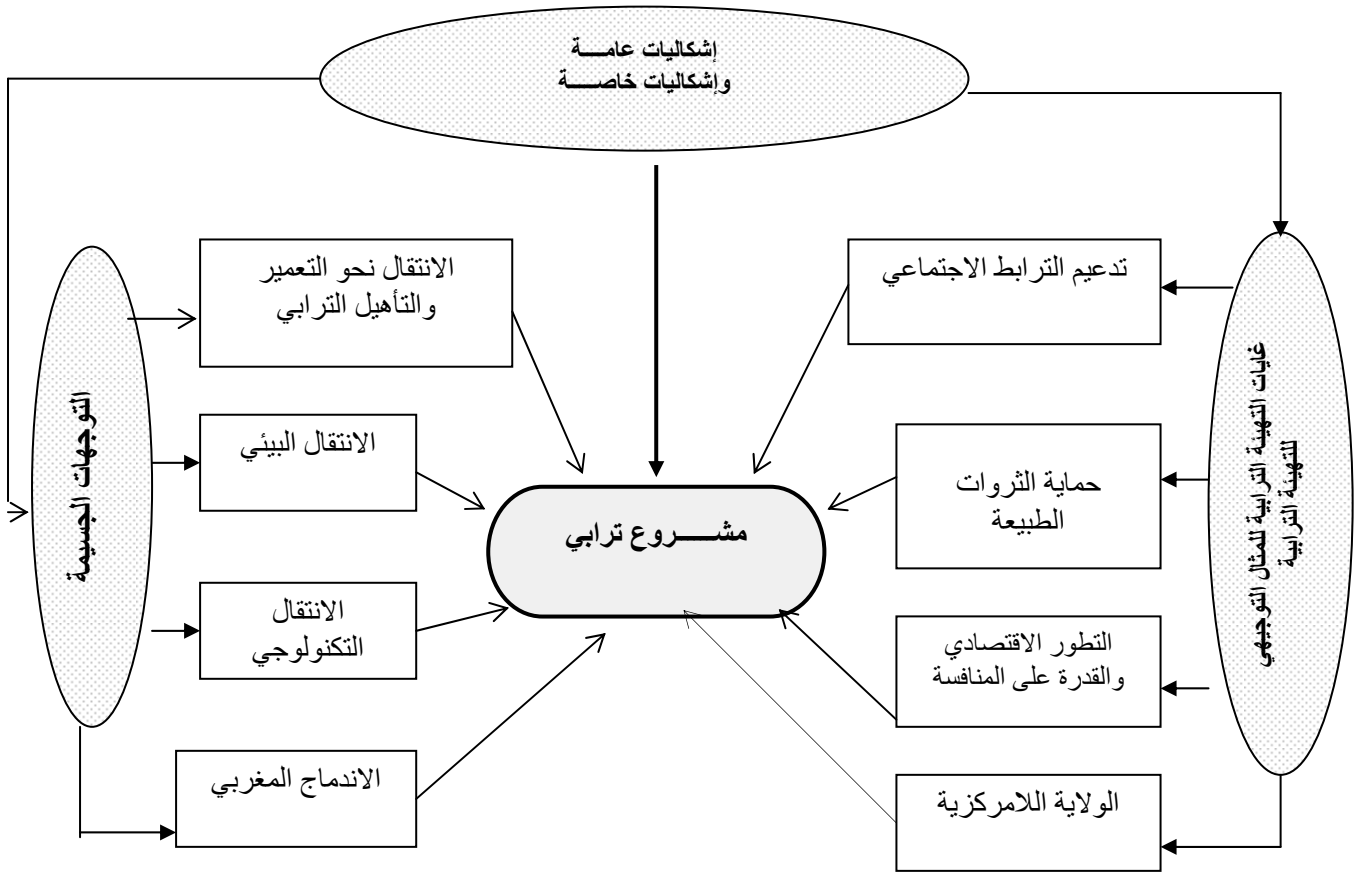

يعتبر بعد الجهة عن أهم محاور تدفق المبادلات التجارية أهم إشكالية لتنميتها لذلك فإنّ التوجهات العامة الأولى للتهيئة تعتمد قبل كل شيء على فك عزلة هذه الجهة على مستويين : الانفتاح على الجزائر من جهة وعلى وسط البلاد من جهة أخرى. ولتحقيق هذه التوجهات وجب البحث في طرق تطوير البنى التحتية للترابط، الإجراءات الخاصّة بالديوانة وفي بعث وظائف تتخطى الحدود الجهوية لتشمل المغرب ككلّ.

أمّا التوجه العام الثاني، فيخص إبراز جهة الشمال الغربي كوحدة ترابية لها هيكلة عمرانية خاصة ومنظمة حول مركز هام (مدينة لإقامة توازن مع تونس) ومثال للمبادلات موجّهة إلى حاجيات الجهة (أقل انفتاحا).

انطلاقا من هذه التوجهات فإنّه وجب من الآن فصاعدا اعتبار الحدث العمراني للشمال الغربي كأهم مقوم للتنمية الاقتصادية. لذلك فإنّ التغيير الجذري للهيكلة العمرانية يكون الجواب الشافي لاقتصاد الجهة. ومن هذا المنطلق، فإنّ مدن الجهة مطالبة بتوجيه قدراتها للرقي بالاقتصاد الجهوي.
إنّ خلق اتحاد وثيق بين التنمية الاقتصادية، والجهوية والتنمية العمرانية من شأنه أن يدفع الجهة إلى الرقيّ والتطوّر. لذلك فإنّ جاذبية المدن تكون من الوسائل الضرورية، كما يساهم الوسط الريفي في تدعيم القدرة على المنافسة والجاذبية الترابية.

أمّا الوسط الطبيعي، آخر عنصر في المجال الجهوي، فيجب المحافظة عليه قدر المستطاع لأنه يعتبر من أهم مقومات الجهة مقارنة مع بقية تراب البلاد إلا أن التصرف الناجع وتثمينه لا يكون إلا بأخذ بعين الاعتبار للمنظومة ككلّ. لذلك فأن نظرة تتجاوز الحدود يجب أن تظهر مع طريقة تصرف موفقة.

أمّا التوجهات الأخرى فتهم بقية فضاءات الجهة وهي مرتبطة بماهية التنمية المستديمة بـــ : تحسين نوعية الحياة للسكان، المحافظة على الثروات الطبيعية، الحدّ من الاستبعاد الاجتماعي وتحسين وتدعيم القيادة الجهوية.

## بناء فرضيات التهيئة

## الإطار المنهجي لإعداد الفرضيـــات

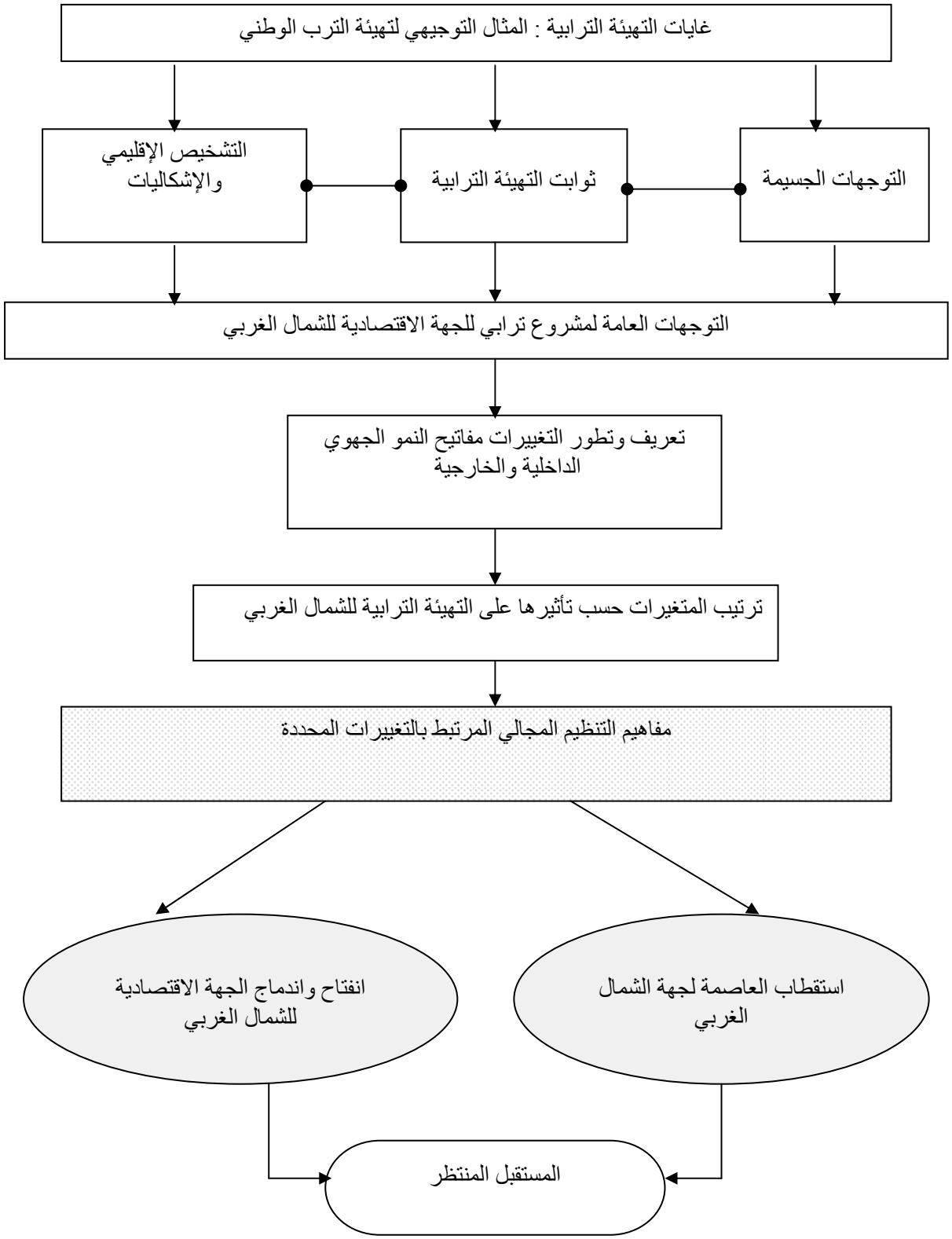

اعتمد بناء فرضيات التهيئة على الإشكاليات العامة و الإشكاليات الخاصة المستنتجة من التشخيص الترابي، والذي يخص خصائص الوسط الطبيعي والمشاريع المنطلقة، من جهة وعلى الأخذ بعين الاعتبار للعناصر الخارجية والعناصر الداخلية.

تضل الدولة المتدخل الرئيسي في ميدان التهيئة الترابية، وتفوّض شيئا فشيئا في ميدان "البنى". لذلك يصبح القطاع الحر واستقطاب المستثمرين من أهم محركات الاقتصاد الجهوي والفاعلين في المشاريع ذات المستوى العالمي.
ويعتبر الاندماج المغاربي للجهة عنصرا لابد منه ولو كان ذو نسق بطيء. لذلك فإنّ المدن الحدودية والطريق السيارة ومطار طبرقة تعتبر أهم نقاط لترسيخ هذا الاندماج.
وفي نفس الإطار فإنّ إعادة التنظيم المجالي يصبح ضرورة مثل الكفاءة والقدرة على المنافسة في إطار العولمة والانفتاح.

ويتزاوج عنصري رهان القدرة على المنافسة مع التنمية المستديمة وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والتي تعتبر أهم عناصر الإنتاج والجاذبية للشمال الغربي. وتستوجب هذه المحافظة تدخل الدولة للعب دور المنظم.

ويمكن عرض فرضيتين للتهيئة :

- الفرضية الأولى تعتمد على : "جهة مستقطبة". وتنبثق هذه الفرضية من التوجهات الحالية ومن نتائج المشاريع المبرمجة في المخطط العاشر والحادي عشر لمخطط التنمية ونظرة متشتتة للتهيئة مع الإبقاء على علاقات وطيدة مع الشمال الشرقي والعاصمة.
- الفرضية الثانية : الانفتاح والاندماج : تصبح الجهة مستعدة للتحولات الاقتصادية الجديدة وذلك بأخذها بعين الاعتبار لمجموعة العناصر الداخلية والخارجية.

## 2- عرض فرضيات التهيئة والتنمية

***الفرضية الأولـــى : جهة "مستقطبة"***

تعتمد هذه الفرضية على اعتبار الجهة منجذبة إلى العاصمة : تحافظ هذه الفرضية على التوجهات السابقة والحالية التي تختص بـــ :

- الهجرة النهائية المتواصلة ،
- اقتصاد يرتكز على القطاع الفلاحي والموارد المائية للاستجابة إلى تطور المتطلبات الوطنية من الثروات الغذائية الإستراتيجية.
- شبكة بنى تحتية مرتبطة أساسا بالعاصمة مع نقص في الرّوابط العرضية.

إنّ التوجهات الحالية والنتائج المرتقبة من مشاريع المخططين العاشر والحادي عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعطي نظرة على "تهيئة متفرقة" تنبثق من توزّع الأنشطة والاستثمارات وتعتمد على التقسيم الإداري، ممّا يؤدّي إلى نسبة اندماج جهوية ضعيفة وتوزع على ثلاث مناطق :

- *المنطقـــة الأولى* : الشمال الشرقي والوسط الشرقي للجهة المنجذبة نحو بنزرت وتونس.
- *المنطقـــة الثانية* : تشمل المحور الحدودي ويستقطب خاصة تنمية أنشطة الوساطة والتبادل.

- *المنطقـــة الثالثة* : فتهم المنطقة الجنوبية الغربية المنجذبة إلى الوسط الشرقي للبلاد.

***الفرضية الثانية : الاندماج والانفتاح***

تعتمد هذه الفرضية على اندماج الجهة في السياق الوطني والمغاربي " إن التكامل والتضامن في المثال سيؤدي إلى بروز المؤسساتي للوضع الجهوي". وتهم تأهيل المجال للوصول إلى مشروع ترابي لفائدة التضامنات الجديدة. تصبح جهة الشمال الغربي شريكا في مجهودات التنمية الاقتصادية للبلاد والمجهودات الوطنية للاندماج في الاقتصاد العالمي (القدرة على المنافسة) ومجهودات التنمية المستديمة ومجهودات تثمين الثروات البشرية. وفي هذا الإطار، فإن العوامل الداخلية والخارجية للتغيير تصبح محركا للاندماج والانفتاح. وتمكن الجهة من التهيؤ للتحولات الضرورية واللازمة للانفتاح الاقتصادي.

وهذا يهم إعادة توازن التراب انطلاقا من شبكة تضم إلى جانب المحاور التي تربط بين الجهة والعاصمة والجزائر، المحاور الموسطة شمال- جنوب والتي تربط بين جهة الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي وخاصّة ربط الشمال والجنوب للجهة بمحور يمكنه من أن يكون الهيكل الأولي للطريق السيارة المستقبلية : طبرقة – القصرين – قفصة.

تتكوّن الشبكة من مراكز جهوية ذات إشعاع و تتميز بطاقة للجذب على مستوى التراب الجهوي و التراب الحدودي و المغاربي و من مراكز جهوية تتميّز بموقعها وتنوبها مراكز أخرى ومركز ذات ديناميكية محلية. وهذه المجموعة تكوّن الهيكلة العمرانية الجهوية مع وجود علاقات منظمة بطريقة أن كل مركز وكل مستوى يكون مستقطبا للمجال الخاص به.

ويكون الإطار المؤسساتي الجهوي فاعلا مما يمكنه من تجاوز مرحلة "مجال متجاور" إلى "مجال مترابط" في نفس الجهة الاقتصادية للوصول إلى الحد الأقصى من انتظارات التحضر بجهة الشمال الغربي.

## 3- مستقبل التنمية الجهوية

إنّ المعطيات والتدخلات المستنتجة من الأخذ بعين الاعتبار لعوامل التغيير والقطيعة وقع عرضها لكل من فرضيتي تهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الغربي.

## النظام العالمي والفضاء المتوسطي والعالم العربي

| الفرضيـــــة الأولـى : جهة منجذبة إلى الشمال الشرقي | الفرضيـــــة الثانيـة : الانفتاح والاندماج |
|---|---|
| **المعطيات**<br>- الاستقرار المتوسطي<br>- علاقات تعاون ذات جانبين وذات مستوى ضعيف<br>- ارتفاع سعر البترول وانعكاساته<br>- الظروف الجديدة الخاصة بالحبوب في العالم وتأثيرها على الأمن الغذائي<br>**التدخلات**<br>- مستوى ضعيف للاستثمار العام<br>- نقص في جذب المستثمرين<br>- محدودية الاستثمارات الجهوية والمحلية – مناخ اقتصادي يتسم بعدم الوضوح– البحث عن اقتصاد سلمي وعن محيط أعمال موجود في سبيل إنتاجية قادرة على المنافسة<br>- مستوى ضعيف في تكثيف الزراعات الكبرى وتجشيعات محدودة | **المعطيات**<br>- الاستقرار المتوسطي<br>- استقرار سعر البترول والتحكم في سياسة التعويض<br>- التعاون الدولي والمبادلات في إطار الاتحاد الأوروبي<br>**التدخلات**<br>- ظروف استقرار وتمويل صالحة لوضع تنمية جهوية حقيقية<br>- سياسة المشاريع الإستراتيجية الكبرى<br>- خلق الظروف المناسبة لتثبيت وجذب السكان<br>- التحكم في استهلاك الطاقة<br>- برنامج مدعوم لتكثيف الزراعات الكبرى (تشجيعات مالية هامة) |
| **بناء الوحدة المغاربية** | |
| **المعطيات**<br>- تجميد منظومة الاندماج تبقى الحدود حاجزا، وصعوبات في العلاقات الحدودية.<br>- ارتفاع أسعار المواد الأولية والاغذية في المقابل، فإنّ بلدان المغرب العربي في مواجهة مع تحديات مشتركة<br>**التدخلات**<br>- تبقى الجهة فضاء للعبور مع طاقات محدودة للمراكز الحدودية<br>- وضع برنامج للربط بين مختلف بلدان المغرب وتدعيم العلاقات مع الشمال الغربي<br>- المحافظة على التجارة الموازية في المنطقة الحدودية | **المعطيات**<br>- الإسراع في مشروع الاندماج المغاربي مع حذف الحواجز الديوانية وتسهيل مبادلات الشراكة<br>- تصبح الحدود جسر للتنمية<br>- واقع عالمي يتسم بالتحولات السريعة<br>**التدخلات**<br>- تدعيم البنى التحتية للاتصالات (ربط بين المدن الرئيسية بمحور الطريق السيارة)<br>- وضع برنامج للربط بين مختلف بلدان المغرب وتدعيم العلاقات مع الشمال الغربي<br>- تنمية القطب السياحي طبرقة – عين دراهم والسياحة الساحلية للجهة وتثمينها وذلك بإدماجها مع المنطقة الساحلية ببنزرت من جهة وبمنطقة القالة من جهة أخرى |

| | |
|---|---|
| - المحافظة على الوضع الحالي للنقل الحديدي | - انجاز مشاريع مشتركة<br>- التعاون في ميادين الماء والطاقة<br>- التنمية السريعة للمناطق الحدودية وتدعيم المراكز الحدودية للعبور<br>- تهذيب النقل الحديدي<br>- الإسراع في انجاز مشروع تزويد الجهة بشبكة الغاز الطبيعي<br>- وضع برنامج للتعاون مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تخص التأمين الغذائي والاكتفاء الذاتي في الحبوب |
| **المشاريع الكبرى بالعاصمة وبمنطقة الوسط الشرقي – تأثيرها على جهة الشمال الغربي** | |
| **المعطيات**<br>- استثمارات هامة في الميادين الواعدة للعاصمة<br>مركبات عقارية<br>مناطق عالمية للخدمات والأعمال<br>مركب رياضي هام<br>قرى سياحية<br>- استثمارات هامة في منطقة الوسط الشرقي :<br>▪ ميناء مياه عميقة<br>▪ المطار العالمي بالنفيضة | **المعطيات**<br>- استثمارات هامة في الميادين الواعدة للعاصمة<br>▪ مركبات عقارية<br>▪ مناطق عالمية للخدمات والأعمال<br>▪ مركب رياضي هام<br>▪ قرى سياحية<br>- استثمارات هامة في منطقة الوسط الشرقي :<br>▪ ميناء مياه عميقة<br>▪ المطار العالمي بالنفيضة |
| **التدخلات**<br>- خلق مواطن شغل على مستويات مختلفة مما يؤدي إلى الهجرة وإلى حركية اليد العاملة – اليد العاملة المتكونة واليد العاملة الفلاحية والريفية<br>- تنمية قطاع مواد البناء<br>- تحويل أهم للموارد المائية من الشمال الغربي<br>- ارتفاع الانتاجات الفلاحية الموجهة إلى العاصمة<br>- تأثير ايجابي على تنمية كل من مجاز الباب، بوعرادة، قبلاط | **التدخلات**<br>- خلق مواطن شغل : تنقل اليد العاملة دون هجرة وإعطاء فرصة لأعمال المناولة والشراكة لتمركزها بالجهة : منطقة ذات أولية وجذابة بعدة إجراءات تشجيعية<br>- تخفيف الاستثمارات بالجهة<br>- تنمية قطاع مواد البناء<br>- حماية وتوزيع محكم للموارد المائية للمحافظة عليها كأهم مورد للتنمية |
| **المشاريع المهيكلة داخل الجهة** | |
| **المعطيات**<br>- مذكرة دبلوماسية للاتفاق على انجاز مشاريع مهيكلة في قطاع النقل على المستوى المغاربي والمتوسطي<br>- الطريق السيارة المغربية : الدار البيضاء – الجزائر – تونس – طرابلس<br>- الخط الحديدي تونس – الجزائر – الدار البيضاء<br>- مشروع القطار المغاربي السريع<br>- المشروع المنجمي بأورطان ومسروع الميناء المياه العميقة بالنفيضة | **المعطيات**<br>- مذكرة دبلوماسية للاتفاق على انجاز مشاريع مهيكلة في قطاع النقل على المستوى المغاربي والمتوسطي<br>- الطريق السيارة المغربية : الدار البيضاء – الجزائر – تونس – طرابلس<br>- الخط الحديدي تونس – الجزائر – الدار البيضاء<br>- مشروع القطار المغاربي السريع |

| | |
|---|---|
| - انجاز مراكز هيدرو كهربائية على مستوى السدود الهامة | |
| **التدخلات**<br>- انجاز القسط الثاني من الطريق السيارة في منطقة الشمال الغربي (واد الزرقة – بوسالم)<br>- الخط الحديدي غار الدماء – تونس : حركة مرور لفائدة العاصمة وفي اتجاه ميناء تونس<br>- القطار المغاربي السريع : دراسة جدوى<br>- مسار يمكن أن يتبعه بعض أجزاء من الخط الحديدي الموجود حاليا<br>- عدم وجود محطة للقطار السريع داخل الجهة فهي نقطة عبور وتتكفل بخدمات الصيانة للخط الحديدي<br>- انجاز مراكز هيدرو كهربائية على مستوى السدود الهامة<br>- مشروع سياحة ايكولوجية في منطقة الزوارع (100 هكتارا و 2000 سريرا) : صبغة وطنية، منطقة سياحية : استراحة في إطار المسالك المنظمة في المناطق السياحية الساحلية ومشروع الميناء الترفيهي بسيدي مشرق : تثمين التراث المحلي والمنتوجات والصناعات التقليدية. | **التدخلات**<br>- التعجيل بانجاز الأجزاء المتبقية من الطريق السيارة وربط المدن الرئيسية بالطريق السيارة (درجة الحركية للمتدخلين والسكان المغاربة تؤدي إلى نتائج ايجابية في المبادلات الاقتصادية والثقافية.<br>- تحديث القطار المغاربي الذي يربط بين تونس والجزائر والدار البيضاء وتحسين خدماته<br>- دراسة إمكانية بعث قطار مغاربي سريع وهذا المشروع سيسمح لجهة الشمال الغربي من الانفتاح الحقيقي على المغرب بإيجاد مكانها على المستوى العالمي. وتكون إحدى محطات القطار السريع بالجهة بجندوبة. ويمكن أن يكون مساره موازيا لمسار الطريق السيارة لذلك وجب التفكير في هذه الإمكانية من الآن.<br>- مشروع كبير للسياحة الايكولوجية على طول الشريط الساحلي<br>- من طبرقة إلى رأس الدارك (57 كلم) مع مساحة تقديرية ب 6000 هكتارات وطاقة استعاب 20000 إلى 30000 سريرا. قطب عالمي : انفتاح على المغرب وعلى أوروبا بالخصوص. مشروع ميناء ترفيهي بسيدي مشرق.<br>- مشاركة الشمال الغربي في انجاز المنتوجات السياحية المختلفة للبحر الأبيض المتوسط الموجهة إلى الأسواق البعيدة : الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد الجهوي والمحلي للشمال الغربي<br>- تدعيم إمكانيات إنتاج الطاقة الكهربائية وتحويلها نحو الشمال الشرقي<br>- بعث سياحة استشفائية، القيام بدراسة المثال التوجهي لتحديد المدخرات العقارية اللازمة لتنمية المشاريع الخاصة بديوان المياه المعدنية (15 موقعا في جهة الشمال الغربي)<br>- استغلال مناجم الفسفاط بسرا أورطان معتمدية القصور "الكاف" خلق مواطن شغل، ديناميكية عمرانية، تثبيت السكان النشطون، تدعيم شبكة الاتصالات. |

## الماء وتخصيصه

| الفرضيـــــة الأولى : جهة منجذبة إلى الشمال الشرقي | الفرضيـــــة الثانية : الانفتاح والاندماج |
|---|---|
| **المعطيات**<br>- تعبئة قصوى للموارد المائية السطحية والجوفية : مجموع الموارد المائية لجهة الشمال الغربية تعبئ للخزن<br>- مشاركة أهم في إنتاج الثروات الإستراتيجية للسكان<br>**التدخلات**<br>- يوزع الماء أولا للماء الصالح للشراب لمختلف سكان المناطق الساحلية والأنشطة الاقتصادية الأكثر مردودية خارج الجهة<br>- تدعيم البنى التحتية لتحويل الموارد المائية الجوفية للشمال وسليانة<br>- حماية الموارد لاستدامة السدود<br>- مراقبة استغلال الموائد لتأمين التزود بالماء الصالح للشراب لسكان الجهة<br>- الاقتصاد في الموارد وتأمين الموارد للأراضي المهيئة | **المعطيات**<br>- ترتبط تعبئة المياه بالتصرف المحكم والتجاري<br>- الماء عامل أساسي للتنمية الداخلية للمدن والفلاحة<br>**التدخلات**<br>- حماية الموارد من الضفة العليا للمحافظة على السدود<br>- التكفل المشترك مع الجزائر للمنظومات الحدودية وذلك لأحكام التصرف في الموارد المائية في إطار اتحاد المغرب العربي<br>- التفكير في وضع سياسة تنمية اقتصادية وعمرانية للجهة لدعم قدرتها على المنافسة (تحويل من الشمال إلى الجنوب الجهة وتثبيت موارد الجنوب لجهة الجنوب فقط)<br>- تعميم محطات التطهير وطرق إعادة استعمال المياه المعالجة<br>- التنمية القصوى للفلاحة السقوية (المنطومة المائية الكبرى) : تصبح الجهة منتجة رئيسية للحليب ومنطقة جنوب<br>- توفر المياه للتنمية الريفية والمحلية ولتثبيت السكان<br>- مساهمة الجهة في التزود بالماء الصالح للشراب وبتكثيف الزراعات في الوسط الشرقي والبحث عن رصيد مكمّل |

**التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات**

| الفرضيـــــة الأولى : جهة منجذبة إلى الشمال الشرقي | الفرضيـــــة الثانية : الانفتاح والاندماج |
|---|---|
| **المعطيات**<br>- نسق بطيء في استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات<br>- استعمال محدود من طرف المؤسسات<br><br>**التدخلات**<br>- مشروع القطب التكنولوجي ومنبت للمؤسسات بجندوبة<br>- التشجيع على إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة من طرف الخواص في ميدان المعلومات والاتصالات<br>- تدعيم التزود بشبكة الاتصالات (القار والمحمول)<br>- شبكة الانترنات في مراكز الولايات وفي المدن التي تحتوي على مناطق صناعية (مجاز الباب، قبلاط، بوعرادة)<br>- تدعيم التكوين العام والخاص في ميدان المعلومات والاتصالات<br>- تطوير وتنمية البنى التحتية للاتصالات وذلك لتمكين الشركات والمؤسسات الأجنبية المتمركزة بالجهة أو التي تنوي ذلك من حسن التوظيف<br>- تدعيم شبكة ADSL في مختلف المراكز الجهوية والجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات التربوية<br>- ربط المناطق الصناعية بشبكة الأوتار البصرية (fibre optique) | **المعطيات**<br>- تعميم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من طرف مختلف المصالح العليا في التصرف العمراني وفي الموارد الطبيعية، إرادية تصل إلى الأسرة وهياكل التعليم الأساسي<br><br>**التدخلات**<br>- تعدد مشاريع التكنولوجيات الجديدة في مراكز الولايات الأربع وفي القطب السياحي بطبرقة<br>- تدعيم تجهيزات إيصال المعلومات<br>- بعث مركز للتكوين في الصيانة<br>- التشجيع على بعث شركات للتركيب ومراكز تكوين في القطاع الخاص<br>- خلق منابت للمؤسسات مرتبطة بالمعاهد المبرمجة<br>- مشروع القطب التكنولوجي ومنابت المؤسسات بجندوبة<br>- تطوير استعمال الانترنات وتدعيم شبكة الاتصال (القار والمحمول) في الأقطاب الجهوية والمراكز الشبه جهوية<br>- تدعيم التكوين العام والخاص في ميدان الاتصالات<br>- ترسيخ مجتمع المعلومات واللجوء إلى الانترنات في جميع المستويات<br>- تطوير وتنمية البنى التحتية للاتصالات وذلك لتمكين الشركات والمؤسسات الأجنبية المتمركزة بالجهة أو التي تنوي ذلك من حسن التوظيف<br>- تدعيم شبكة ADSL في مختلف المراكز الجهوية والجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات التربوية<br>- ربط المناطق الصناعية بشبكة الأوتار البصرية (fibre optique) |

## السياسة الجهوية للدولة والتصرّف الترابي

| الفرضيـــــة الأولى : جهة منجذبة إلى الشمال الشرقي | الفرضيـــــة الثانية : الانفتاح والاندماج |
|---|---|
| **المعطيات**<br>- الجهة الاقتصادية موجودة "بطريقة علمية"<br>- الجهة هي كل من الأربع ولايات<br>- السلطات المركزية هي المتدخل الرئيسي في التهيئة الترابية | **المعطيات**<br>- التأسيس التدريجي للجهة مع إعطائها سلطة على التهيئة الترابية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر<br>- تثمين الدرجة المحلية مع إسناد الوسائل البشرية والمالية للتصرف العمراني |
| **التدخلات**<br>- إعطاء الهياكل الجهوية امتيازات لتحقيق استقلاليتها وذلك في إطار سياسة اللامركزية<br>- تحسين التصرف العمراني والتصرف في المحيط الحضري (منظومة المدن المستديمة)<br>- تحسين الولاية المحلية وتدعيم العناصر البشرية | **التدخلات**<br>- إظهار اللامركزية وتدعيم الدرجة المحلية والجهوية<br>- إسناد الوسائل إلى الجهة للقيام بعقود برامج مع مختلف المتدخلين الاقتصاديين<br>- التصرف البيئي في المنظومة الكبرى<br>- التصرف الجهوي في التهيئة الترابية ومنظومة التعمير<br>- تدعيم دور المدن الرئيسية كأقطاب جهوية (استقطاب التراب الجهويُ ، تركز المؤسسات الجديدة, اقتصاد المعرفة، خدمات لفائدة المستثمرين الأجانب.)<br>- تأطير والتحكم في ظاهرة التنافس بين المدن وخاصة بواسطة وضع طريقة لمساعدة المدن الغير محظوظة<br>- شبكة المدن المستديمة<br>- تعميم الاجندا 21 بين البلديات<br>- تحسين الولاية المحلية |
| **المناطق الفلاحية والتنمية المستديمة** | |
| **المعطيـات**<br>- النشاط الفلاحي والأخطار الموجودة<br>- تكثيف الإنتاج الفلاحي اعتمادا على الثروة المائية الموجودة بعد تخصيصها وتوزيعها خارج المنقطة | **المعطيـات**<br>- أهمية المناطق السقوية في كامل الجهة : تثمينها والتعبئة القصوى للماء<br>- تجربة وقدرة على المنافسة : مناطق سقوية، تصدير وتحويل |
| **التدخـلات**<br>- تهذيب وتدعيم طرق تحديث المناطق الفلاحية الموجودة :<br>▪ الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التربة والموارد المائية لتكثيف الزراعة<br>▪ برامج تكوين وإرشاد وتحسين حول تقنيات الاقتصاد في الماء<br>- تصرف متعدد للمنظومات الكبرى الطبيعية الجهوية | **التدخـلات**<br>- تأمين وصول الماء لتكثيف الفلاحة لكامل المناطق التي يمكن أن تكون سقوية : البحث عن معادلة بين مسالة الأمن الغذائي ومصلحة الفلاحين<br>- مناطق سقوية لزرع الحبوب لتحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي في البلاد<br>- التصرف في الأراضي السقوية والاقتصاد في الماء<br>- تكوين وترشيد الفلاحين لأهمية الماء<br>- تكوين السقايين وإرشادهم |

| | |
|---|---|
| | - توسع الزراعات العلفية لتأمين الحاجيات للماشية في المنطقة وجزء من حاجيات الماشية (غنم وماعز) لمنطقة الوسط الغربي (تكامل جهوي)<br>- الاحتفاظ بالموارد الجوفية في تزويد المدن الموجودة جنوب البلاد لاستعمالها في تزويد الماء الصالح للشراب والمدعوة لركب نسق التنمية وإلى تزويد المناطق الريفية<br>- تدعيم تكثيف الفلاحة بهذه المنطقة بمياه سد سرات<br>- تدعيم العمل الفلاحي (دور اقتصادي واجتماعي)<br>- المحافظة على الموارد الطبيعية (التربة، الماء، الغابات)<br>- تصرف موحد في المنظومات الطبيعية للجهة |
| **المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتصدير** | |
| **المعطيات**<br>- تقتصر المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تحويل المنتوج الفلاحي<br>- ضعف استقطاب المستثمرين<br>- تأثير ضعيف للنظام الحالي<br>- ضعف التشجيعات الموضوعة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المنطقة الجنوبية من الجهة والمحور الحدودي | **المعطيات**<br>- تلعب المؤسسات الصغرى والمتوسطة دورا هامّا في التنمية الاقتصادية والمحلية والجهوية في خلق مواطن شغل والنهوض بعمل المرأة<br>- مميزات وإمكانيات وموارد هامة لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة<br>- تثمين القطاع المؤسساتي في ميدان الفلاحة والصناعات التقليدية والخدمات<br>- تثمين موارد الجهة<br>- امتيازات جديدة مرتبطة بالمشاريع الكبرى المبرمجة بتونس الكبرى والوسط الشرقي |
| **التدخلات**<br>- تمركز المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المدن القريبة من العاصمة والموجودة على "المحور المنتج مجردة" وذلك بتدعيم العقارات المخصصة للصناعة (توسيع المناطق وتهيئة فضاءات جديدة)<br>- تدعيم القطب اللوجستي بجندوبة | **التدخلات**<br>- بعث مناطق صناعية جديدة وتكثيف المناطق الموجودة<br>- تهذيب المناطق الموجودة وتحسين محيط الأعمال<br>- مناطق أنشطة صناعية وحرفية جديدة لفائدة الشباب<br>- طرق اقتراض ناجعة<br>- تشجيعات مالية وجبائية والمساعدة على التصدير<br>- تشجيعات هامة للمؤسسات المنتصبة جنوب الجهة وفي المنطقة الحدودية<br>- أعمال المناولة والمعاونة مع المؤسسات الكبرى المفوضة لانجاز المطار الدولي بالنفيضة |
| **تكيّف النسيج الاقتصادي الجهـــوي** | |
| - في ما يخص القطاع الفلاحي، تصبح الجهة مركزا للإنتاج والتصدير إلى الشريط الساحلي، أما الأنشطة الحضرية (الصناعات التقليدية) فغياب كلي للقرار المحلي<br>- إعادة النظر في طرق التشجيعات وتوزيعها المجالي، أخذا بالنظر البعد عن العاصمة، بحيث أن المناطق الأبعد التي تتوفر لها أكثر اعتمادات خصوصا وأن هذه المناطق توجد بها مدن هامة مثل الكاف، تاجروين، السرس. | |

## الجالية التونسية في الخـــارج

| الفرضيـــة الأولى : جهة منجذبة إلى الشمال الشرقي | الفرضيـــة الثانية : الانفتاح والاندماج |
|---|---|
| **المعطيات**<br>- المقيمين التونسيين بالخارج تبقى متأثرة بالتوجهات الملاحظة بالجهة : استقطاب العاصمة وعدم التوازن الداخلي<br>- تطوّر حجم تحويل العملة الصعبة إلى الجهة<br><br>**التدخلات**<br>- مستوى الاستثمار المنتج محدود<br>- تحسين ظروف السكن ومستوى التجهيزات<br>- الرجوع إلى الجهة في سن التقاعد : تحسين ظروف التكفل الصحي<br>- وضع برامج تشجيعات خاصة | **المعطيات**<br>- الجالية التونسية المقيمة بالخارج تصبح فعالة في منظومة التنمية وذلك بتسهيل بعث المشاريع الاقتصادية<br>- تثمين المعرفة التكنولوجية والمؤسساتية<br><br>**التدخلات**<br>- وضع طرق خاصة للتشجيع<br>- تسويق مجالي موجه إلى جنوب الجهة والمناطق الحدودية وتشجيعات هامة مربوطة بالمميزات الناتجة عن العلاقات الحدودية المغاربية |
| **التعمير : المدن : محـــرك التنميـــة** | |
| **المعطيات**<br>- غياب مدينة تستقطب كامل الجهة<br>- هيكلة عمرانية غير متوازنة<br>- مدن "هجرة"<br>- ضعف الخاصية العمرانية للتجمعات العمرانية<br>- مراكز الولايات الأربع لا يتمتعون بالبعد الجهوي : وزن حضري ضعيف وجاذبية ضعيفة<br>- جندوبة وباجة مدن للمرور بها وضعف مستوى التبادل بين مراكز الولايات الأربعة<br>- جندوبة وباجة و الكاف و سليانة : مدن متعددة الوظائف و ترتبط تنميتها بالوزن الديمغرافي لكل منها و المرتبة الوظيفية للمدينة.<br>- وظيفة مرتبطة بالأنشطة الأولية ( فلاحة, تثمين موارد التربة, المياه المعدنية )<br>- وظيفة مهيمنة للأقطاب الجهوية التي ترتبط أنشطتها بالأنشطة الأولية (الفلاحة، تثمين الموارد الباطنية والمياه المعدنية) ووظيفة ثانوية ترتبط بأنشطة الخدمات (التعليم العالي، السياحة)<br>**التدخلات**<br>- تدارك في الوظائف العمرانية<br>- تدعيم الوظائف الإدارية الجهوية<br>- خلق الظروف الملائمة لاستقرار السكان الحضريين (خلق مواطن شغل، التكوين، المدخرات العقارية، التهيئة)<br>- تنمية سياحية بالشمال، القطب طبرقة، عين دراهم وتدعيم الروابط مع العاصمة و مع | **المعطيات**<br>- جندوبة قطب جهوي في إطار منظومة التأهيل الهدف منه : الإشعاع الجهوي على كامل الشمال الغربي<br>- جندوبة أول مدينة تونسية هامة (طريق الجزائر) : قطب اندماج ومبادلات<br>- باجة، الكاف وسليانة أقطاب جهوية : تدعيم واستقطاب مجال كلّ منهم<br>- توزع الجهة عن الناتجة الاسقاطاتنمو العاصمة على مختلف التراب الجهوي للشمال الغربي مع اعتماد مميزات مختلف المواقع. جندوبة، باجة، الكاف و سليانة أقطاب جهوّية داخلة في منظومة التأهيل مع التركيز على هدف الإشعاع على التراب المحلي و الجهوي انطلاقا من الوظائف الرئيسية لكل منها<br>- جندوبة، أول مدينة رئيسية تونسية انطلاقا من الجزائر: قطب للانفتاح و الاندماج و المبدلات. قطب جهوي مع وظيفة خدماتية رئيسية. تعتمد على قاعدة اقتصادية متنوعة (سياحة، صناعة، نقل، تجارة، فلاحة وتعليم عالي). قطب نابع من الوظيفة الفلاحّية. وظائف عمرانية و اجتماعية-اقتصادية وجب تنميتها لتلبية متطلبات الاندماج الجهوي و المغاربي.<br>- باجة، قطب جهوي و يتمثل دوره في تدعيم علاقات التبادل مع ولاية بنزرت: انفتاح اقتصادي على )الساحل. قطب ذو وظيفة رئيسية خدمات لفائدة القطاع الفلاحي و السياحة و كوضيفة ثانوية الصناعة التحويلية، التعليم العالي و المبادلات.<br>- الكاف، قطب جهوي وجب تدعيم دوره في استقطاب التراب الحدودي و دوره في إقامة علاقة تكامل مع الوسط الغربي. قطب يتميز بوظيفة صناعية كوظيفة رئيسية مع دعم الوظائف |

| | |
|---|---|
| - أنشطة ترفيهية في باقي أجزاء الجهة<br>- تدعيم باجة جندوبة في شمال الجهة والكاف سليانة في جنوبها بخلق علاقات تكامل وترابط مع الوسط الشرقي والغربي<br>مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للمدن المتمركزة على المحور الموسط (أي بين العاصمة وباقي الشمال الغربي (مجاز الباب ، قبلاط ، بوعرادة ، تستور) | - سليانة: قطب جهوي مع تدعيم إشعاعه المحلي و تنمية التكامل<br>- مع المدن الواقعة شمال الجهة ( جندوبة، بو سالم، باجة... ). قطب ذو وظيفة رئيسية صناعة الموارد الغذائية و خدمات التأطير في القطاع الفلاحي ودعم السياحة<br><br>**التدخلات**<br>- إعادة الهيكلة المركزية العمرانية للمدينة<br>- مشاريع كبرى للخدمات العليا،تنمية التكوين المهني<br>- تهذيب الوظائف الصناعية: وجود أراضي شاغرة، بنى التحتية، ماء، غاز و تدعيم الروابط بين الأقطاب الجهوية الأربعة<br>- تدعيم القطب الجامعي بجندوبة (الشعب العلمية والتقنية) ودعم الزوج جندوبة - الكاف<br>- القيام بعدة تدخلات في المدن الثلاث : باجة، الكاف وسليانة وذلك لإعانة القوى الحية على الاستقرار وتدعيم جاذبية المراكز العمرانية المدعوة لاستقطاب أو الهيمنة على مجالها ومساعدة الجهة على الاندماج شيئا فشيئا<br>- تدعيم الخدمات ذات مستوى محلي أو جهوي<br>- تهذيب العقار الصناعي<br>- تحسين المحيط العمراني<br>- التنويع في الاقتصاد الجهوي (الصناعات التقليدية، السياحة، المياه المعدنية، الصناعة ، الخدمات)<br>- إصدار دراسات تخص الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية (جندوبة، باجة، الكاف، سليانة) اعتمادا على التوجهات وتوصيات المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية ومتطلبات القدرة على المنافسة المجالية والتنمية المستديمة<br>- مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للمدن المقترحة كمركز شبه جهوي<br>تحسين العلاقات مع الجزائر، بين ومع المدن الأخرى للجهة |

## عروض الخدمات العليا

| الفرضيـــــة الأولى : جهة منجذبة إلى الشمال الشرقي | الفرضيـــــة الثانية : الانفتاح والاندماج |
|---|---|
| | |
| **المعطيات**<br>- ضعف مستوى الإعداد للتحولات الجديدة<br>**التدخلات**<br>- الاستثمار العام في القطب الجامعي بجندوبة (تدعيم الشعب)<br>- المنطقة اللوجستية (في طور الدراسة)<br>- التعليم العالي والتكوين في مختلف مراكز الولايات<br>- تدعيم القطاع المالي والبنكي في إطار بعث المشاريع الجديدة بجهة الشمال الغربي : مشروع المنطقة اللوجستية، القطب السياحي طبرقة عين دراهم | **المعطيات**<br>- عروض الخدمات العليا تعتبر قاعدة التحولات الاقتصادية الجهوية والمستقبلية<br>**التدخلات**<br>- الاستثمار العام في قطاعات التعليم العالي والبحوث تدعيم القطب الجامعي بجندوبة<br>- اللوجستية<br>- التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات تعميمها في الجامعات الموجودة بالأقطاب الأربعة<br>- المناطق الحرة<br>- النقل المتعدد الوسائل العمراني والجهوي<br>- الوساطة المالية |
| **مستقبل الوسط الريفي** | |
| **المعطيات**<br>- هجرة سكّان الريف والفلاحين : ضعف مؤشر الشباب : ضعف مؤشر تجديد السكان<br>- تجزئة الأراضي الفلاحية الإمكانيات الإنتاجية (تطوّر عدد المستغلات الصغيرة)<br>- أنشطة اقتصادية هامشية ونسبة بطالة مرتفعة خصوصا في صفوف المرأة<br>- طرق الاستغلال الموجودة :<br>▪ طريقة التكثيف لتثمين الموارد من التربة والموارد المائية شمال الجهة<br>▪ طريقة الزراعات البعلية في أغلب الأراضي الجنوبية للجهة والتي ترتبط بكمية الأمطار<br>- ضعف مشاركة الوسط الريفي في التنمية | **المعطيات :**<br>- تأهيل الوسط الريفي لتثمين مختلف الموارد الطبيعية والخبرة المحلية<br>- تحسين التكيّف مع متطلبات الاستهلاك الوطني والجهوي وسوق التصدير<br>- التسهيلات والتشجيعات للتكثيف الفلاحي تنمية قطاع الصناعات التقليدية المحلية ووظيفة المرأة<br>- تثبيت السكان الريفيون جنوب الجهة مع التشجيع على التجمعات في التجمعات الأكثر جاذبية<br>- التشجيع وتوجيه الهجرة من المناطق الحساسة (مناطق مقعد) إلى المجموعات الريفية الأخرى مع تدعيم جاذبية هذه المجموعات |
| **التدخلات :**<br>- مثال تنمية مندمج (القطاعات المنتجة والتجهيزات) في الأماكن ذات أولوية<br>- تدارك النقص في تزويد السكان الريفيين بالماء الصالح للشراب والكهرباء<br>- تحسين الروابط (المسالك الفلاحية والريفية) تنمية التجهيزات الاجتماعية<br>- تدخلات اجتماعية : تحسين ظروف العيش والسكن<br>- تدخلات لتثمين الإمكانيات السياحية الموجودة<br>- تدخلات بيئية : حماية التربة والماء CES السدود، البحيرات الجبلية والسقي المحلي | **التدخلات :**<br>- خلق دينامكية بالوسط الريفي وتدخلات لإقامة توازن في إشغال المناطق وذلك بوضع هيكلة ريفية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التسويق المجالي<br>- تثبيت السكان على المحور الحدودي بين غار الدماء وقلعة سنان<br>- وضع التدخلات اللازمة لجعل الجهة أهم نقطة لإنتاج الحليب واللحوم<br>- بعث مناطق مختصة للاستغلال الفلاحي (الفلاحة البيولوجية)<br>- التنمية المحلية (برنامج التنمية الريفية) |

## 4- النتائج المنتظرة من الفرضيات

**الفرضية الأولى : جهة مستقطبة**

تتمحور النتائج المرتقبة في هذه الفرضية كالآتي :

- انخفاض نسبة الوزن الديموغرافي للجهة بـ 2.25 % ينخفض من 12.25 % إلى 10 % .
- انخفاض في عدد السكان 61 % يشغلون شمال الجهة والتي تصبح أكثر جاذبية، أمّا الجهة الجنوبية فتبقى على حالها منفرة للسكان.
- تبلغ نسبة السكان الحضريون الإضافيين 64 % نظرا لما ستشهده الجهة الشمالية من تطوّر وتبقى ظاهرة الهجرة مسيطرة على تجمعات الجهة الجنوبية وخاصة المدن الحدودية.
- تتطور نسبة التحضر في 37 % إلى 44 % وتبقى هذه النسبة أرفع في الجهة.
- ينخفض عدد سكان الريف نتيجة ظاهرة الهجرة من جهة نتيجة التنقل الداخلي في اتجاه المناطق العمرانية الأكثر ديناميكية. ويرتفع وزنها شمال المنطقة، مما يؤدي إلى انخفاض طفيف في الكثافة الريفية (6 ساكنا في الكلم$^2$)
- يبلغ معدل الكثافة 73 ساكنا بالكلم$^2$ و يظهر هذا المعدّل الفوارق في التوزع المجالي مع كثافة أكبر بثلاث مرات شمال الجهة.

**الفرضية الثانية : الاندماج والانفتاح**

تؤدي الإسقاطات الخاصة بالفرضية الثانية : الاندماج والانفتاح إلى النتائج التالية :

- 55 % من مجموع السكان تتمركز بالجزء الشمالي من المنطقة مع المحافظة على الكثافة المسجلة في 2004 أي 104 ساكنا بالكلم$^2$ : كثافة مرتفعة نسبيا.
- يرتفع معدل الكثافة نسبيا بـــ 7 ساكنا في الكلم$^2$ لكامل الجهة مع انخفاض طفيف في الكثافة بولاية جندوبـــة.
- يزيد عدد السكان الحضريون بضارب 1.7 أما نسبة التحضر فستصل إلى 58 %.
- يبلغ عدد السكان الحضريون الاضافيون قرابة 323607 ساكنا وهذا العدد هو نتيجة لتطوّر النموّ في المنطقة الجنوبية 58 % وفي أهمّ المجموعات العمرانية في شمال الجهة. وسيصل عدد السكان بكل من باجة والكاف 94000 ساكنا أمّا جندوبة فيكون عدد السكان في حدود 79000 ساكنا وسليانة 51200 ساكنا.
- تنخفض الكثافة الريفية في الجهة من 46 إلى 33.0 ساكنا في الكلم2. وتكون نسبة الانخفاض أهمّ في الجزء الشمالي من 70 إلى 50 ساكنا بالكلم2 وخاصة بولاية جندوبة.
- تبقى نسبة النمو ضعيفة في الجزء الشمالي .

# IV- إستراتيجية تهيئة وتنمية الشمال الغربي

## 1- الرهانات الخاصة بالجهة

الرهان الأول : يجب أن تصبح جهة الشمال الغربي منطقة حية وديناميكية، وجهة اقتصادية.
الرهان الثاني : الشمال الغربي تراب للاندماج الجهوي والوطني والمغاربي.
الرهان الثالث : إشغال متوازن للتراب الجهوي.
الرهان الرابع : على الجهة أن تدعم دورها الإستراتيجي في منظومة التنمية المستديمة.
الرهان الخامس : التهيئة في خدمة التشغيل والتضامن.

## 2- نظرة التنمية الجهوية على المدى البعيد

تتمثل القواعد التي بنيت عليها النظرة الاستشرافية لمستقبل الجهة في :

- الخصوصيات الجهوية التي ترجمت إلى إشكاليات عامة وإشكاليات خاصة ،
- التوجهات الجسيمة الناتجة عن التحولات والانتقالات الحالية،
- غايات التهيئة لبعث مشروع تهيئة التراب الوطني وينطلق من محاور المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

بعد التشاور مع مختلف المصالح استقرّ الرأي على اختيار الفرضية الثانية ليتم اعتمادها لانجاز المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للشمال الغربي. تكون الجهة مستعدة للتحولات وذلك أخذا بعين الاعتبار لمختلف العناصر الداخلية والخارجية والتي لها تأثير على مستقبل الجهة.

## 3- التجارب الأجنبية في ميدان التنمية الجهوية

### مفهوم الجهوية

تطور التوجه نحو اللامركزية بفرنسا، وأصبحت الجهات تقوم بأمثلتها الجهوية للتهيئة والتنمية الترابية وتحرص على تنفيذها عبر عقود دولة – جهة.
أمّا في المغرب، فإنّ هذا التوجه لازال في أوله، ذلك أنّ معظم المجالس الجهوية تفتقد إلى القدرات التقنية.
أمّا بالنسبة للبلاد التونسية، فإنّ الجهة تعتمد بالأساس على التقسيم الإداري للولايات وذلك بتدعيم قدرات المجالس الجهوية وتبنى الجهة عادة بضم عدّة ولايات لذلك فإنّ إستراتيجية المخطط الحادي عشر اختارت مبدأ تأسيس جهات اقتصادية كإطار ترابي للتنسيق والانجاز ومتابعة المشاريع الجهوية وذلك في ميادين التهيئة الترابية، النقل، والتنقل.
على المستوى التشريعي ، فإنّ معظم الدّول بدأت في تنقيح عدّة تشريعات بتفضيل طرق شراكة ومشاركة جديدة في ميادين تهيئة وتنمية التراب.
في المغرب، ترجمت القواعد الوطنية للتهيئة الترابية والتنمية المستديمة الأهداف والمبادئ الرئيسية والتوجهات العامة للسياسة الوطنية للتهيئة الترابية. وقد أعطت التوجهات الكبرى لقانون التهيئة الترابية أهمية كبرى إلى مسألة "الجهة" وخاصّة إلى تنمية الأقطاب الجهوية، تدعيم اللامركزية، وتوسيع آفاق اللامركزية.

وتهدف هذه التطورات إلى :
- تأمين الشراكة الجهوية تتعاون لإعداد إستراتيجية للجهة، تحديد الموارد المائية الممكنة، تسهيل تنفيذ الاستراتيجيات ومتابعة وتقييم النتائج ،
- التشجيع على التنسيق بين المستوى الوطني والجهوي مع التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية.

### 4- تطبيق سياسات التهيئة والتنمية الجهوية

لقد تخلت معظم البلدان عن النماذج التقليدية للتنظيم الترابي والمتجهة نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الكبرى لتتبنى نماذج جديدة تعتمد أساسا على بناء الجهة انطلاقا من نظرة تشاركية ومحيط يشجع على تنمية النسيج الاقتصادي والتشغيل المستديم.
ويعتبر الربط بين التهيئة الترابية والتنظيم الاقتصادي إحدى الرهانات لإصلاح مناهج التنظيم في البلدان وقد كانت الاتفاقيات في فرنسا، بين الدولة والجهة من الوسائل المعتمدة للتنظيم الاقتصادي من تاريخ قانون 29 جويلية 1982 ويهم إصلاح التنظيم.
وقد أدّت النظرة الجديدة للتهيئة الترابية إلى وضع وسائل جديدة للتمويل منها :
- الصندوق الوطني للتهيئة الترابية،
- صندوق التضامن الجهوي،
- البنوك الجهوية للنهوض بالمبادرات.

## V- المثال التوجيهي لتهيئة الشمال الغربي

### 1- الخطوط العريضة

تتمثل الخطوط العريضة للتهيئة في ما يلي :
1. الاندماج في النظام العالمي والانفتاح الاقتصادي.
2. تأثير المشاريع الكبرى المبرمجة بكل من العاصمة ومنطقة الوسط الشرقي على منطقة الشمال الغربي.
3. إعادة الهيكلة العمرانية للجهة وخلق أقطاب ترابية.
4. تثمين المشاريع المهيكلة بالجهة.
5. النسيج الاقتصادي التجديد والقدرة على المنافسة.
6. المحيط والموارد الطبيعية.

يتكوّن الفضاء الجهوي من محورين أساسيين يطرحان إشكاليات متقاربة. ويتمثل هذا التقسيم والذي سيكون صالحا لعرض الخطوط العريضة كما يلي :

**المحور الأول** : **فضاء اللامركزية الحدودية** ويضم الفضاء الحدودي للتنمية المندمجة ومحور الاستقطاب.

**المحور الثاني : الفضاء الذي يربط الجهة الداخلية الأخرى**. ويضم أربعة أفضية : الفضاء الساحلي وفضاء مجردة والفضاء المركزي وفضاء الاتصال مع الوسط الغربي للبلاد.

## - أهم مقترحات المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية الجهة الاقتصادية

### الخط العريض الأول : الاندماج في النظام العالمي والانفتاح الاقتصادي الفضاء المتوسطي والاتحاد المغاربي :

يمثل الخط العريض : الاندماج في النظام العالمي والانفتاح الاقتصادي، عنصرا للتغيير وله تأثير مباشر على الجهة الاقتصادية. ولمواجهة النظام العالمي الجديد، والتطوّرات الاقتصادية والسياسية العالمية، فإن تكيف استراتيجية التنمية الجهوية مع الوضع يصبح ضروريا وذلك بتأهيل مختلف القطاعات والمجالات وتهدف عملية التأهيل إلى مزيد اندماج الفضاءات الجديدة للتنمية والتضامن : حول بلدان المتوسط وحول الوحدة المغاربية.

**المحور الأول فضاء اللامركزية الحدودية :**

- الفضاء الحدودي للتنمية المندمجة تصبح الحدود جسرا للتعاون والتنمية.
- محور الاستقطاب : تدعيم الروابط المغاربية والعلاقات مع الخارج.

**المحور الثاني : الفضاء الرابط بين الجهات الداخلية**

- الفضاء الساحلي : موقع ايكولوجي جذّاب، وتنمية مستديمة لخلق سياحة ايكولوجية ووضع تدخلات بيئية (الساحل، الغابة، الموارد المائية والتنوع البيولوجي)
- فضاء مجردة : تأهيل الرأس مال الاقتصادي للجهة لمواجهة المنافسة والتكهنات الاقتصادية (إنتاج الحبوب، الأمن الغذائي، وتشجيعات مالية هامة)
- الفضاء المركزي : تأهيل المنتوج الفلاحي
- فضاء الاتصال مع الوسط الغربي : تثمين الإمكانيات السياحية (مواقع أثرية، مشاهد طبيعية...) وربطها بالمشروع السياحي بشمال الجهة وبجهة الوسط الشرقي.

### الخط العريض 2 : تأثير المشاريع الكبرى المبرمجة بكل من العاصمة ومنطقة الوسط الشرقي على منطقة الشمال الغربي

تستوجب هذه المشاريع المبرمجة بالعاصمة والوسط الشرقي استثمارات هامة خصوصا في قطاعي العقار والبنى التحتية. في العاصمة، تتمثل هذه المشاريع في مركبات سكنية ضخمة وقواعد عالمية للخدمات والأعمال وكذلك في مركب رياضي ضخم وقرى سياحية ،إلخ ...أمّا الوسط الشرقي فإنّ الاستثمارات الضخمة تهم انجاز ميناء مياه عميقة بالنفيضة إلى جانب المناطق الصناعية واللوجستية.

وتعتبر تأثيرات هذه المشاريع الضخمة على البلاد عامة وعلى المناطق المجاورة خاصّة متعددة وهامّة.

إذ ستكون هذه المشاريع حافزا للهجرة وتتصل الهجرة خاصة باليد العاملة وكذلك لها تأثير مباشر على الأنشطة الاقتصادية بخلق فرص الأعمال المناولة واستغلال للموارد المحلية.

**المحور الأول : فضاء اللامركزية الحدودية**

الفضاء الحدودي للتنمية المندمجة **:** فضاء ينتمي إلى مناطق التشجيع والتنمية الجهوية.

تأهيل وتدعيم المحيط الاقتصادي لجذب المستثمرين لمشاريع المناولة.

محور الاستقطاب : فضاء جذاب

يحتوي هذا الفضاء وبالتحديد مدينة جندوبة على عدّة عناصر موجودة ومبرمجة ستمكن من تدعيم قدرتها على المنافسة نذكر منها المنطقة اللوجستية، القطب التكنولوجي، القطب الجامعي، الموارد المائية والموارد البشرية، والبنى التحتية (الطريق السيارة، الخط الحديدي).

**المحور الثاني : الفضاء الرابط بين الجهات الداخلية**

الفضاء الساحلي : موقع حساس

فضاء مجردة : موقع جذاب لإعادة تركيز المؤسسات (délocalisation)

الفضاء المركزي : موقع لأنشطة أعمال المناولة خصوصا في ما يتعلّق بالمهن الصغرى وتثمين المواد الأولية ومواد البناء.

فضاء الاتصال مع الوسط الغربي : فضاء يتسم بتنقل السكان.

## الخط العريض الثالث : إعادة الهيكلة العمرانية للجهة وخلق أقطاب ترابية

يتمثل تأثير المثال التوجيهي على تهيئة المدن في وصول عدد السكان إلى قرابة 800000 ساكنا بالمدن وفي توفير قرابة 10000 هكتارا إلى غاية سنة 2021.

إلا أنّ هذه النظرة الاستشرافية تطرح مشكلة التحكم في الموارد العقارية والتصرف في أمثلة التهيئة، وعلى سبيل التذكير فإنّ أغلب مدن الشمال الغربي تعاني من مشكل التوسع لانّ أغلبها محاط إمّا بأراضي فلاحية خصبة أو عوائق طوبوغرافية تجعل من تهيئة الفضاء صعبا ومكلفا.

يتمثل عائق الأراضي الفلاحية بمدن مجردة : جندوبة، مجاز الباب، تستور، غار الدماء، قبلاط، بوسالم، دهماني، لذلك وجب مراقبة التوسع العمراني لهذه المدن ووجب برمجة عمليات عمرانية كبيرة تنجز من طرف المتدخلين العقاريين العامين، وتكثيف الأنسجة الموجودة من جهة أخرى.

أمّا العوائق الطوبوغرافية فتشمل مدن الكاف وباجة وكذلك كلّ من نفزة ومكثر وتبرسق.

ولكي لا تتم توسع المدينة على حساب الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها والمحافظة عليها فإنّ تهيئة المدن يجب أن تخضع لهذه الشروط :

- المحافظة على الأراضي الفلاحية ،
- إشغال الأراضي الصالحة للتعمير بالأنشطة الاقتصادية ،
- البحث عن أشكال عمرانية تلاؤم طبيعة المنطقة وتحدّ من مشكلة البناء الفوضوي.

**المحور الثاني : الفضاء الرابط بين الجهات الداخلية**

الفضاء الساحلي : هيكلة عمرانية حول نفزة. وتمثل نفزة موقع جذاب وايكولوجي لتنمية الأنشطة الايكوسياحية، والتكثيف الفلاحي، إلاّ أن حساسية الوسط تستوجب وضع عدّة إجراءات وتدخلات بيئية لحماية الساحل والغابة وذلك للمحافظة على المنظومة البيئية.

## الخطّ العريض 4 : تثمين المشاريع المهيكلة داخل الجهة

تتوفر بالجهة عدّة بنى تحتية هامة، قادرة على جذب المستثمرين كما تتمتع الجهة بعدّة تشجيعات للاستثمار. وتهم المشاريع الكبرى المبرمجة بالجهة تنمية القاعدة الفلاحية، تعبئة الماء، السكة الحديدية، الطريق السيارة، قطاع السياحة، قطاع المناجم والمدخرات العقارية الصناعية، واللوجستية والقطاع الجامعي.

ولهذه المشاريع تأثير كبير على تهيئة وتنمية الجهة الاقتصادية لذلك وأخذا بعين الاعتبار لمدى تطوّر انجاز هذه المشاريع وثباتها فإنّ الجهة يمكن أن تعيش نهضة أو عكس ذلك يمكن أن تبقى جهة "مستقطبة" للعاصمة ومن أهم المشاريع نذكر :

- **قطاع البنى التحتية للنقل**
  - مشروع الطريق السيارة تونس – الحدود الجزائرية،
  - توسيع الطريق الوطنية رقم 6 ،
  - تحسين السكة الحديدية تونس – طبرقة ،
  - القطار السريع المغاربي.

- **قطاع البنى التحتية المائية**
  - 13 سد مع طاقة استعاب تصل إلى 1616.53 مليون متر مكعّب في السنة ،
  - 8 سدود جديدة مبرمجة وتصل طاقتها إلى 467.2 مليون متر مكعّب في السنة،
  - تحويل المياه من الشمال الغربي إلى العاصمة وإلى جهة الشمال الشرقي بعد انجاز القنوات الرابطة بين سدّ الزرقاء (طبرقة) وسد سيدي البرّاق (نفزة).
  - 5 محطات هيدروكهربائية على مستوى سد سيدي سالم وسيدي البراق والقصاب وبوهرتمة وملاق.

- **قطاع الهيدرو فلاحي**

مكنت البنى التحتية للمياه من تثمين التربة وذلك بتهيئة وبعث عدّة مناطق سقوية على مستوى الحوض الكبير للإنتاج : مجردة وكذلك في مناطق طبرقة ونفزة، وفي بعض المناطق الأخرى الواقعة الجهة الجنوبية، وكذلك المشروع المبرمج في المناطق الحدودية ساقية سيدي يوسف وقلعة سنان نتيجة وجود سدّ وادي الصراط.

- **القطاع السياحي**
  - القطب السياحي طبرقة – عين دراهم ذو صبغة شاطئية، إيكولوجية ومعدنية، مع وجود الميناء الترفيهي وملعب الصولجان بطبرقة،
  - مشروع السياحة الايكولوجية بمنطقة الزوارع،
  - مشروع مختلف المسالك السياحية والتي تهدف إلى تثمين الموروث الثقافي والتاريخي بالجهة وخاصّة موقع دقة طاولة يوغرطة وشمتو.

- **القطاع الصناعي واللوجستي**
  - يتمثل العقار الصناعي بالجهة في 18 منطقة صناعية تمسح قرابة 200 هكتارا مهيئة وخمسة مناطق صناعية مبرمجة منها اثنان في المخطط الحادي عشر.
  - برمجة خمس مناطق لوجستية مختلفة الأنواع.

- **القطاع المعدني**

مشروع استغلال الفسفاط بصراورطان على مستوى معتمدية القصور ولاية الكاف.

❖ **القطاع الجامعي**

- القطب التكنولوجي.
- 11 معهد ومدرسة وطنية للمهندسين لتدعيم جندوبة كقطب للخدمات والوظائف الجامعية.

**المحور الأول : فضاء اللامركزية الحدودية**

الفضاء الحدودي للتنمية المندمجة : فضاء للربط مع الجزائر.

محور الاستقطاب : فضاء المشاريع المهيكلة.

**المحور الثاني : الفضاء الرابط بين الجهات الداخلية**

الفضاء الساحلي : صبغة فلاحية وسياحية في إطار تنمية مستديمة.
فضاء مجردة : فضاء للتنمية في إطار شراكة.
الفضاء المركزي : فضاء للتبادل الجهوي.
فضاء الاتصال مع الوسط الغربي : فضاء للربط مع بقية التراب الوطني ومع البلدان المغربية.

**الخطّ العريض الخامس : النسيج الاقتصادي والقدرة على المنافسة**

تتمثل هيكلة النسيج الاقتصادي للجهة في :

- بروز مناطق فلاحية قادرة على المنافسة مع وجود أراض سقوية، أراضي صالحة للزراعات الكبرى والفضاءات الغابية. لذلك وجب دعم هذه المناطق لتصبح أقطاب للتنمية قادرة على الإشعاع على المحيط الحضري والريفي للجهة مع تدليل الصعوبات التي تعيق قدرة المنطقة على المنافسة وذلك بخلق تأطير حديث وجيّد.
- نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصّة منها الموجهة إلى التصدير ونذكر منها الصناعة الغذائية، وصناعة مواد البناء والخزف والبلور والتي يمكن أن تصمد وتتطوّر أمام التحديات الاقتصادية الجديدة.
- تركيز تجهيزات جديدة وحديثة لدعم قدرة الجهة على المنافسة : قطب تكنولوجي، منابت للمؤسسات، معهد عالي للدراسات التكنولوجية.
- النهوض بالقطاع السياحي بأنواعه المتعددة (الشاطئ والايكولوجي والثقافي) مع تدعيم الخدمات المتعلقة بمطار طبرقة وجدوى بعث خطّ جوي توزر – طبرقة : اندماج وتكامل بين المنتوجات السياحية على مدى السنة. إلى جانب القطاعات الاقتصادية، وجب تأهيل جميع القطاعات من بنى تحتية، وتصرف مجالي وتدعيم التجهيزات الخاصة بالتكوين والبحوث والتكنولوجيات الحديثة.

**المحور الأول : فضاء اللامركزية الحدودية**

الفضاء الحدودي للتنمية المندمجة : فضاء الاندماج والتبادل.
محور الاستقطاب : فضاء الانفتاح والقدرة على المنافسة.

**المحور الثاني : الفضاء الرابط بين لجهات الداخلية**

الفضاء الساحلي : فضاء التصرف والتنمية المستديمة.
فضاء مجردة : فضاء القدرة على المنافسة على مستوى العالم.
الفضاء المركزي : فضاء تدعيم النسيج الاقتصادي.
فضاء الاتصال مع الوسط الغربي : فضاء ديناميكي حول مشروع صراوورطان.

**الخطّ العريض 6 : المحافظة على المحيط والموارد الطبيعية**

تعتبر جهة الشمال الغربي جهة استراتيجية وتمثل خزان المياه لكامل التراب الوطني والتي تساهم في التأمين الغذائي، لذلك، تعتبر الموارد المائية الموجودة رأس مال وجب تثمينه والمحافظة عليه.

ويتطلّب هذا الرأس مال وضع استراتيجية لمواجهة مختلف المخاطر التي يمكن أن تهدد الجهة (الفياضانات، الانجراف، الانزلاقات، التلوث، الحرائق على مستوى الغابات، التوسع العمراني...) واستراتيجية على مستوى المغرب الغربي للتصرف في مختلف المنظومات الطبيعية المشتركة.
أمّا بالنسبة للوسط الريفي، فيعتبر قاعدة الانشطة التي تعمل على تثمين الرأس مال الطبيعي : نشاط فلاحي مكثف وناجع، موارد غابية ومائية استراتيجية، مواطن شغل في القطاع الفلاحي هامة، لذلك، فإنّ تأمين التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على المحيط بوضع تهيئة متوازنة ومستديمة وتأمين تنمية محلية تساهم في تأمين الشغل وتجديد النشطون في القطاع الفلاحية والريفي.

**المحور الأول : فضاء اللامركزية الحدودية**
الفضاء الحدودي للتنمية المندمجة : فضاء للتصرف المندمج.
محور الاستقطاب : فضاء للتصرف المستديم في التنمية.

**المحور الثاني : الفضاء الرّابط بين الجهات الداخلية**
الفضاء الساحلي : فضاء يضم مناطق حساسة وجب المحافظة عليها.
فضاء مجردة : فضاء لحماية الرأس مال المنتج.
الفضاء المركزي : فضاء التكثيف ووضع تدخلات للمحافظة.
فضاء الاتصال مع الوسط الغربي : التصرف المشترك مع جهة الوسط الغربي في المنظومات الطبيعية.

## 2- مخطط البرنامج هياكل التنفيذ

### مخطط البرنامج
يضمّ مخطط البرنامج مجموعة من التدخلات والإجراءات مع تحديد مختلف المتدخلين والفاعلين، والوسائل المالية وتسلسل انجازها : المدى القريب، المتوسط، البعيد.
ويعرض المخطط لكل تدخل الهدف من وراء برمجته، منطقة التدخل وجدول انجازه والمتدخلين.
وقد تم إدماج ما جاء بالمخطط الحادي عشر لكل ولاية. ويمثل مخطط البرنامج ومدى انجازه الجزء التنفيذي للمثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية ووسيلة تصرف لمختلف المشاريع المهيكلة والمبرمجة.
تمتد آفاق المثال التوجيهي إلى 2021 وتتوزع إلى المخطط الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.

**المخطط الحادي عشر : التمويلات $10^3$ دينارا**

| الولايـــــة | القــطاع العام | | القــطاع الخاص | | المــجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % |
| باجـــة | 416.2 | 28.92 | 477 | 31.65 | 893.2 | 30.32 |
| جندوبــة | 521.5 | 36.24 | 457 | 30.33 | 978.5 | 33.22 |
| الكـــاف | 287 | 19.95 | 315 | 20.9 | 602 | 20.44 |
| سليانــة | 214.2 | 14.89 | 258 | 17.12 | 472.2 | 16.03 |
| مجموع الجهـــة | 1438.9 | 100 | 1507 | 100 | 2945.9 | 100 |

## هياكل التنفيـــذ

نتيجة الفوارق بين ما جاء في مختلف مخططات البرامج لأمثلة التهيئة وأخذها بعين الاعتبار في مختلف المخططات والبرامج التنفيذية والتنموية. نصّ المخطط الحادي عشر على وضع الوسائل الضرورية لتحسين الروابط بين التنظيم الترابي والاقتصادي والاجتماعي وتتمحور هذه التوجهات حول :

- بعث هياكل للتنسيق،
- التعاقد.

## هياكل التنسيـــق

لا يوجد كيان مؤسساتي للجهة الاقتصادية، فهي تمثل مجموعة ولايات قريبة من بعضها. إلا أن هذا الوضع لم ينف وجود عدّة مؤسسات عامة تعتمد على تنظيم ترابي مختلف، ومن نذكر منها وزارة البيئة والتنمية المستديمة ودواوين التنمية.

إلا أنه لمتابعة مختلف التدخلات المبرمجة ضمن المثال التوجيهي وجب بعث هيكل تحت إشراف الوزارة المعنية بالتهيئة الترابية لتأمين الشراكة بين المجالس الجهوية لمختلف الولايات.

ويهدف بعث هيكل مؤسساتي يضم المسؤولين الرئيسيين والولاة ومن يمثلهم إلى :

- متابعة التعهدات المالية لتجنب التأخيرات والتعقيدات ،
- حث مختلف المصالح على تنفيذ المشاريع ،
- البحث في كيفية تجاوز العراقيل عند تنفيذ المشاريع.

ويجتمع هذا الهيكل مرتين في السنة.

ويمكن لهيكل التنسيق أن يكون :

- مؤسسة جديدة تتمتع باستقلالها المالي وتكون تحث إشراف الوزارة المعنية بالتهيئة الترابية : وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.
- مؤسسة موجودة ويوكل إليها متابعة تنفيذ برنامج المثال التوجيهي لتهيئة وتنمية الجهة الاقتصادية،
- وفي هذه الحالة، فإنّ ديوان تنمية الشمال الغربي يكون من أكثر المؤسسات القادرة على متابعة تنفيذ المثال.

إن ديوان تنمية الشمال الغربي يعتبر الهيكل القادر على التدخل على كامل الجهة مع تدعيم مشمولاته في مجال التنمية الجهوية.

## هياكل المتابعة :

تهتم هذه الهياكل بمتابعة المشاريع تحت إشراف هيكل التنسيق وتقوم بإعداد التقارير الخاصّة لتقدم وتنفيذ البرامج.